الفصل الرابع

المساعدات الأمريكية وتأثرها بالعلاقات السياسية بين البلدين

* دوافع وأهداف أمريكا لتقديم العون لدول الشرق الأوسط بما فيها مصر وأثر الأداة التشريعية وجماعات الضغط وأصحاب المصالح فيها على حجم التخصيصات لدول المنطقة .
* أنواع وقيم المعونات الأمريكية التى حصلت عليها مصر ومجالات توظيفها ومدى مساهمتها فى التنمية الاقتصادية المصرية وتأثرها بالعلاقات السياسية بين البلدين .
* مجالات أخرى للعون لم يتفق بشأنها .

مثل العون الأمريكى لمصر إحدى المعالم البارزة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين فى فترة الدراسة . ولقد جاء هذا العون ضمن إطار سياسة أمريكا الخارجية لزيادة مصالحها فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة فى ظل متغيرات توازن القوى العالمية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حين بدأ العون يظهر كأداة سياسية يمكن لأمريكا عن طريقها اجتذاب دول المنطقة إلى جانبها ومحاولة التصدى لتغلغل التيار الشيوعى إليها

وتعددت صور العون الأمريكى لمصر ما بين عون فنى يقدم كمنح تدريبية ، ومساهمات مالية فى عدة مجالات اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية ... الخ ، وعون اقتصادى اتخذ صورة منح مالية أو قروض أو بعض فوائض المحاصلات الزراعية الأمريكية وبعض السلع الأخرى ، وقد قدم معظم هذا العون من الحكومة الأمريكية طبقا لبرامج العون الأمريكى الخارجى والقليل منه تعهدت به بعض الهيئات الأمريكية الخاصة ، ولعبت العلاقات السياسية بين البلدين دوراً بارزاً فى تحديد حجم ونوعيات المعونات التى حصلت عليها مصر من أمريكا ، كما كان لبريطانيا باعتبارها الحليف الرئيسى لأمريكا فى المعسكر الغربى أثر لا يمكن تجاهله - إلى حد ما - فى توقيتات منح أمريكا لبعض المعونات لمصر رغم تضارب مصالح كلا الحليفتين فيها ، هذا فضلا عن دور الكونجرس الأمريكى وجماعات الضغط الصهيونى وأصحاب المصالح فى أمريكا على تخصيصات العون لدول الشرق الأوسط ككل ومن بينها مصر .

وسيتناول هذا الفصل بالتفصيل دراسة المعونات التى حصلت عليها مصر من أمريكا وأوجه توظيفها وآثارها فى الاقتصاد المصرى وفقا لنوعياتها وقيمها وتلك الأخرى التى حالت عدة أسباب دون حصول مصر عليها رغم مراحل التفاوض التى دارت بين البلدين بشأنها .

دوافع وأهداف أمريكا لتقديم العون لدول الشرق الأوسط بما فيها مصر وأثر الاداة التشريعية وجماعات الضغط وأصحاب المصالح فى أمريكا على حجم التخصيصات لدول المنطقة

تصاعدت أهمية منطقة الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ لأهمية موقعها الاستراتيجى بين دول العالم وخاصة مصر - لأهميتها الاستراتيجية - لاحتواء المنطقة على معظم احتياطيات النفط العالمى ، فحاولت أمريكا اكتساب دول تلك المنطقة إلى جانبها لأهميتها بالنسبة للأمن القومى الأمريكى ، إذ أن تغلغل الشيوعية إلى المنطقة يعد بمثابة تطويق لحلف الاطلنطى الذى تتزعمه أمريكا مما يحدث تغييرا حاسما فى التوازن العالمى . كما أن السيطرة

الروسية على نفط الشرق الأوسط كان من شأنه إرباك اقتصاديات الدول الأوربية التى تعتمد عليه بدرجة كبيرة لذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط فى بؤرة اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية سواء فى عهد الرئيس ترومان أو الرئيس ايزنهاور من بعده ، وهذا ما أكده دالاس وزير خارجية أمريكا أثناء زيارته للمنطقة عام ١٩٥٣ حين أوضح مدى أهمية الشرق الأوسط بما فيه من ثروات لأمريكا وضرورة تكريس جهودها لمدّ العون لدول تلك المنطقة للتصدى للشيوعية[١] . ومن هذا المنطلق ظهر الدولار كسلاح فعال فى سياسة أمريكا الخارجية إذ أنه لم يتخل قط عن هويته السياسية ، لذا عرف بالدولار السياسى مما ترتب عليه أن ارتبطت برامج العون الاقتصادى والعسكرى الأمريكى بسياستها الخارجية الساعية لزيادة نفوذها ومصالحها فى منطقة الشرق الأوسط . ورأت أمريكا أن أفضل أسلوب لتقديم العون هو الاعتماد على الاتفاقات الثنائية لضمان ولاء تلك الدول واستمرار تبعيتها لها[٢] .

وقد هدفت أمريكا من وراء سياسة العون لدول الشرق الأوسط رفع مستوى المعيشة لشعوب دول تلك المنطقة وتقويتها اقتصاديا وعسكريا بتدعيم الحكومات الموالية للغرب ، لسد الثغرات التى يمكن أن تنفذ منها الشيوعية ، نظرا لحاجة تلك الدول لمثل هذه المساعدات ، لتنفيذ مشروعات التنمية بها ، وإن كانت المساعدات العسكرية الأمريكية قد شغلت النصيب الأكبر من المعونات الأمريكية التى قدمت لدول معينة بالمنطقة فى الخمسينيات ، إذ بلغت ثلثى مجموع ما قُدِم من عون خارجى - بينما شغلت المساعدات الاقتصادية الثلث الأخير - لتمشية مع طابع الاستراتيجية الأمريكية فى تعبئة وتقوية تلك الدول للتصدى لأى تدخل شيوعى . كما هدفت سياسة العون الأمريكى أيضا إلى تمهيد البنية الأساسية للدول المتلقية للعون ، لاجتذاب رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة للاستثمار فى تلك الدول ، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية واستعدادها للتعاون مع بريطانيا - ذات الباع الطويل بالمنطقة - كلما كان هذا يخدم أهدافها وييسر لها تنفيذ خططها الاستراتيجية[٣] . أى أن أهداف سياسة العون الأمريكى عكست نظره أمريكا للاهتمام

(١) عبد الله نوار: مشروع إيزنهاور وقصة الاستعمار، دار الهنا للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٥٩ - ٥٠-٥١ ، مروان بحيرى: السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى كينجر، بحث منشور في السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي(١)، الطبعة الأولي، بيروت ، ١٩٨٢، ص ٤٨ .

(٢) جوده عبد الخالق : المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة ، بحث منشور في السياسة الدولية ، السنة الثالثة ، العدد السابع ، يناير / مارس ١٩٦٧ ، ص ١٠٧ ، إبراهيم نوار : المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربى ، بحث منشور في نفس المجلة ، السنة السابعة عشرة العدد ٦٦ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ص ٧٠ - ٧١ .

(٣) إبراهيم نوار : البحث السابق ، ص ٧١ .

بمصالحها الخاصة دور مراعاة - إلى حد كبير - لمصالح الدول المتلقية للعون.

وقد لعبت عدة مؤثرات دوراً هاماً فى سياسة العون الأمريكى الخارجى بصفة عامة وتحديد تخصيصات العون لمنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة ، ويأتى دور الكونجرس فى طليعة تلك المؤثرات ، إذ أنه يعتبر الهيئة التشريعية التى تقر حجم العون للخارج وغالبا كان يصوت الكونجرس بمجلسيه ضد برامج العون الخارجى نظرا لحاجة أعضائه الدائمة لأصوات الناخبين ، إذ أنه يُعاد انتخابهم كل سنتين فى مجلس النواب وكل ست سنوات فى مجلس الشيوخ ، لذلك يحرصون على الاهتمام بالبرامج التى تخدم مناطقهم الجغرافية أو برامج العون قصيرة الأجل ذات النتائج السريعة حتى تظهر نتائجها للناخبين عند إعادة انتخابهم ، مع أن الكثيرين من أعضاء الكونجرس يحملون درجات علمية كبيرة إلا أنه ليس لديهم دراية كبيرة بالسياسة الخارجية ، مما يدفعهم إلى وضع مشاريع قوانين تخصيص العون فى نهاية جدول الأعمال ولا يعطون لها أهمية كبيرة عكس ما تقوم به الهيئة التنفيذية التى تُولِىّ تلك المشاريع أهمية بالغة وتضعها ضمن الأولويات ، كما يؤخرون التصويت على مشاريع قوانين العون حتى يساوموا فى الحصول على مصالح لمقاطعاتهم كإقامة السدود أو التخفيف من قوانين الحقوق المدنية مقابل موافقتهم على التصويت . مع عدم تفضيلهم برامج العون طويلة الأجل لأنها لا تظهر فوائدها على المدى القصير ، وفى حالة موافقتهم على تقديم تخصيصات للعون للخارج ، يؤثرون أن تكون فى شكل قروض طويلة الأجل كبديل للمنح كلما كان ذلك ممكنا ، إذ أن القروض ستسترد قيمتها على آجال طويلة ، ولقد أيدت جبهة كبيرة فى الكونجرس هذا الاتجاه خاصة فى الخمسينيات[1] .

هذا فضلا عن دور اللوبى الصهيونى فى أمريكا وأصحاب المصالح الموالية فى حشد الرأى العام الأمريكى لكسب أصوات فى الكونجرس فى أية تخصيصات للعون تقدم للشرق الأوسط وخاصة أن إسرائيل تدخل ضمن إطار دول المنطقة ، وهذا ما أدى دائما إلى إخلال التوازن فيما قُدِمَ من عون سواء من قروض أو منح لإسرائيل والدول العربية ، فعلى سبيل المثال إذا أُجرِيَتْ مقارنة بين ماحصلت عليه إسرائيل وأحدى الدول العربية ، ولتكن مصر ، من قروض فى الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٥ بالقياس بعدد سكان كل منهما ، يتبين أن إسرائيل والبالغ عدد سكانها آنذاك ١.٧ مليون نسمة قد حصلت على ١٣٥ مليون دولاراً فى حين أن مصر البالغ عدد سكانها ٢١ مليون نسمة قد حصلت على ٧.٢ مليون دولاراً ، وحتى إذا ما تمت المقارنة بين إسرائيل والدول

---

(١) Baldwin. David A · Op. Cit.. p.p. 6 . 106-107.

العربية مجتمعه ، بما فيها مصر ، فسترجح كفة إسرائيل ؛ إذ أن تلك الدول قد حصلت فى ذات الفترة على ما يقدر بـ ٤٧.٣ مليون دولاراً ، أى حوالى ثلث ما حصلت عليه إسرائيل منفردة ، وحتى لو قيل أن أمريكا لم تقدم معونات عسكرية لإسرائيل فى تلك الفترة بدرجة كبيرة إلا أن ما منحته لها من أموال مكنّها من شراء السلاح من جهات متعددة وخاصة من فرنسا ، وإن هذا لدليل على مدى تأثير أصحاب الضغط الصهيونى فى سياسة العون الأمريكى الخارجى لدول الشرق الأوسط ، ومع هذا كان أصحاب المصالح النفطية الأمريكية فى الشرق الأوسط يؤيدون منح معونات للدول العربية لما فى ذلك من خدمة لمصالحهم الخاصة ولكن تأثير تلك الجماعات لم يكن فعّالا بالقدر الذى كان يمثله أصحاب الضغط الصهيونى[١] .

وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره يمكن أن يقال أن سياسة العون الخارجى الأمريكى تجاه الشرق الأوسط لم تشكلها جماعة واحدة بل تضافرت عدة اعتبارات لتشكيل تلك السياسة ، تمثلت أولاها فى منظور الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط فى الصراع بين الكتلتين العظميين ، وثانيهما فى منظور السياسة المحلية التى تؤكد دور جماعات الضغط والكونجرس وأصحاب المصالح والرأى العام ، وثالثهما يتمثل فى منظور السياسة البيروقراطية التى توضح أهمية دور الفرع التنفيذى فى تشكيل السياسات وتنفيذها والمتمثل فى الصراعات بين كل من وزارة الخارجية والبنتاجون ووكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومى والبيت الأبيض ، والتى غالبا ما تُستَغل استغلالا سياسيا ، وتمثل رابعها فى منظور القيادة الرئاسية والذى يؤكد دور الرئيس ومستشاريه المقربين فى رسم السياسة العالية المستوى[٢] .

وقد تعددت الهيئات الأمريكية التى قدم العون الأمريكى الخارجى من خلالها ، من أهمها إدارة التعاون الفنى التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية طبقا للقانون العام رقم ٥٣٥ الصادر فى ٥ يونيه ١٩٤٩ ، التى تقوم بتنفيذ برنامج العون الفنى التابع للنقطة الرابعة - كما سيأتى تفصيله فيما بعد - ووزارة الدفاع التي تقدم العون العسكرى ، كذا وكالة الأمن المتبادل التى تدعم العون العسكرى وبعض برامج العون الاقتصادى ، كما توجد أيضا وكالات فيدرالية أخرى لها علاقة بالعون الخارجى من أهمها بنك التصدير والاستيراد والمختص بالإقراض الحكومى الخارجى ، والعديد من الوزارات كالداخلية والتجارة والعمل والأمن الفيدرالى والزراعة والتى تتنوع اهتماماتها فى ثلاث مهام : مسئولياتها عما يخصص بالنسبة للغذاء والاسمدة والمواد الخام الزراعية وإمداد

(١) Meyer, Gail E.: Op. Cit., pp. 80,82, Ahmed Muhammed Abdel Wahab El Sayed : Op. Cit., P. 106.

(٢) مروان بحيرى : البحث السابق ، ص ص ٤٨ - ٤٩ .

الحكومات الأجنبية بالاحصاءات الخاصة بالعون الذى يعمل على تحسين وسائل الانتاج الزراعى والتوزيع والمساهمة فى ترتيبات تخزين ونقل المواد الغذائية والمنتجات الزراعية المتضمنة فى برامج العون الخارجى ، وتنظم أنشطة العون الخارجى الأمريكى فى الدول المستقبلة له عن طريق مدير إدارة التعاون الفنى الخارجى أو رئيس البعثة العسكرية بالنسبة لبرامج الدفاع وذلك تحت قيادة البعثات الدبلوماسية وفقا لما جاء بالقسم ٥٠٧ من قانون الأمن المتبادل الصادر فى عام ١٩٥١(١) .

أنواع وقيم المعونات الامريكية التى حصلت عليها مصر ومجالات توظيفها ومدى مساهمتها فى التنمية الاقتصادية المصرية وتاثرها بالعلاقات السياسية بين البلدين .

تباينت أنواع وقيم المعونات التى حصلت عليها مصر من أمريكا فى فترة الدراسة ، فقد قُدمَتْ فى أشكال عدة ، سواء فى شكل عون فنى أو عون اقتصادى أو معونات أخرى متنوعة .

أولا : العون الفنى :

تعرف المعونة الفنية بأنها تعيين خبراء والإعداد والمساهمة فى بعض مشاريع وتدريب كوادر محلية للبلاد غير المستكملة نموها الاقتصادى المتلقية للعون ، فهى على ذلك أشبه بالبعثات التى ترسلها بعض البلدان أو تستقدمها على حسابها ، ولكن الفرق الأساسى هو أن الذين يقدمون هذه المعونة فى شتى صورها يتحملون الشطر الأكبر من تكاليفها ، والهدف من وراء تقديمها هو مساعدة الدول النامية لدعم اقتصادياتها القومية عن طريق العمل على ازدهار الحياة الصناعية والزراعية ومساعدتها على النهوض بالحياة الاجتماعية بما يعود بالفائدة على جميع السكان فيها وكذلك بتزويد الدول والأقاليم المنتفعة به بالأصول والأساليب العلمية والفنية فى سائر فروع المعرفة الإنسانية التى تسهم مباشرة فى رفع مستوى المعيشة ، مثل تنمية الزراعة والصناعة والتعدين والنقل والوقاية من الأمراض ومكافحتها وتحسين النظم الاقتصادية والمالية والاحصائية وتدعيم الإدارة الحكومية والإدارة العامة(٢) .

وترجع البدايات الأولى لفكرة العون الفنى الأمريكى إلى الاقتراح الذى قدمه الرئيس الأمريكى ترومان فى خطابه الرئاسى الافتتاحى أمام الكونجرس فى ٢٠ يناير ١٩٤٩ ، والذى تضمن مشروع برنامج موسع لسياسة أمريكا الخارجية والداخلية ، وقد جاء فى البند الرابع من هذا

---

(١) Mattison, Frances A. : Op. Cit., p p. 97, 102, 105

(٢) زكى هاشم : البحث السابق ، ص ٢٩ ، راشد البراوى : النقطة الرابعة في الميزان ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ص ١٠١ - ١٠٢ .

المشروع مسألة معاونة أمريكا للدول الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية ، لذا عرف فيما بعد ببرنامج النقطة الرابعة . وكان يرمى الرئيس من خلال ذلك تحقيق هدفين : أحدهما سياسى لرفع مستوى المعيشة فى البلاد المتأخرة حتى تكون قادرة على وقف التيار الشيوعى الذى يجد فيها مناخا خصبا حيث يسود الفقر والجهل والمرض ، وآخر اقتصادى لزيادة الموارد الاقتصادية لشعوب تلك الدول وبالتالى رفع مستوى الدخل لأفرادها وزيادة قدرتهم الاستهلاكية مما يساعد أمريكا على الحفاظ على مستوى انتاجها الكبير ، إذ أنه قد أدرك بنظرة مستقبلية أن الدول التى استفادت بمشروع مارشال - الذى هدف لانعاش دول أوربا بالدرجة الأولى - سوف تستعيد مركزها الاقتصادى من جديد وتنافس أمريكا فى الحصول على الخامات اللازمة للصناعة من جهة وفى إيجاد المنافذ لتصريف منتجاتها من جهة أخرى[١] .

وقد تولت لجنة من الحكومة الأمريكية دراسة مشروع برنامج العون الذى تقدم به الرئيس ترومان لمساعدة الدول الأقل تقدما ، ولما كان العون طبقا لهذ البرنامج ينقسم إلى شقين أحدهما فنى والآخر مالى ، تباينت الآراء حول كيفية تنفيذه ، فرأت وزارة الخارجية تخصيص الحكومة لمبالغ كبيرة للوفاء بمتطلبات هذا العون بينما رأت وزارة الخزانة ألا تتعهد الحكومة بتقديم أية مبالغ لتنفيذه بل تترك هذه المهمة لرؤوس الأموال الخاصة ، وبعد مشاورات استقر رأى اللجنة على أن تتعهد الحكومة الأمريكية بتقديم العون الفنى وتترك لرؤوس الأموال الخاصة تولى تقديم العون المالى ، وفى يونيه من عام ١٩٤٩ صدر القانون الأمريكى رقم ٥٣٥ بشأن العون الأمريكى الخارجى وقد نظم البند الرابع منه الخاص بالتنمية الدولية شروط وأحكام تقديم أمريكا للعون الفنى للدول النامية ، وخصص طبقا لهذا القانون فى السنة المالية ١٩٥١/٥٠ مبلغ ٣٤,٥ مليون دولاراً للدول التى ترغب فى الانتفاع بهذا العون كما خصصت مبالغ أخرى تباعا في السنوات التالية ، وقد أوكِلَ لإدارة التعاون الفنى Technical Cooperation Administration - T.C.A. التابعة لوزارة الخارجية ، مهمة تنفيذ العون الفنى الأمريكى التابع للنقطة الرابعة[٢] .

وفيما يتعلق باستفاده مصر من هذا النوع من العون شكلت لجنة بوزارة الخارجية فى عام ١٩٥٠ مثلت فيها الوزارة وبعض الوزارات الأخرى المعنية كالزراعة والتموين والصحة والمعارف العمومية والاقتصاد الوطنى والشئون الاجتماعية والأشغال العامة لبحث مدى إمكانية انتفاع مصر

(١) أرشيف ديوان رئيس الجمهورية بالقبة : مذكرة مرفوعة من الديوان الملكى إلى المقام السامى الكريم بتاريخ ١٩٤٩/٨/١١ ، زكى هاشم : البحث السابق ، ص ٢٦.

(٢) زكى هاشم : البحث السابق ، ص ٢٦

بالمساعدات الفنية التى تقدمها امريكا وقف لبرنامج النقطة الرابعة. وخلصت اللجنة من دراساتها بإعداد مذكرة رفعتها إلى مجلس الوزراء تفيد أنه لايوجد ما يمنع من قبول مصر المعونة الفنية[١]. فتقدمت الوزارات المصرية المختلفة إلى مجلس الوزراء بمشروعات ترغب فى مساهمة العون الفنى الأمريكى فيها بعد أن وافق المجلس على قبول العون الفنى الأمريكى فى ١٢ نوفمبر ١٩٥٠ وفى أوائل يناير عام ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء على المشاريع المقدمة من الوزارات ورفعها للسفارة الأمريكية بالقاهرة التى أرسلتها بدورها إلى أمريكا لأخذ الموافقة عليها، وقد وضعت أمريكا معايير لمدى استفادة المشروعات المقدمة من الدول طالبة العون تتلخص فى: سلامة تلك المشروعات من الناحية الاقتصادية وأولويتها بالنسبة للدول التى ستنفذ فيها وعما إذا كان من المفضل ان تتم تلك المشروعات من خلال أجهزة حكومية أو هيئات خاصة، كذا التأكد من الحصول على بيانات كافية لتقييم المشروعات ومساهمتها فى أن تخدم كأساس لمشروعات جديدة أخرى واستمرارية المشروع بعد انتهاء العون، وهل ستؤثر تلك المشروعات على العادات والتقاليد الخاصة بنمط الاستهلاك والعادات الاجتماعية لشعوب تلك الدول، وهل ستولد لديهم أساليب جديدة فى الإنجاز والإدارة الحكومية وهل ستساعد تلك المشروعات على إيجاد نوع من الاستقرار السياسى، كما أبلغت الحكومة الأمريكية سفارتها بالقاهرة، بضرورة عقد اتفاق عام للنقطة الرابعة بين الحكومتين المصرية والأمريكية يتضمن القواعد الأساسية التى يمكن من خلالها استفادة الوزارات المختلفة من العون الفنى مستقبلا وذلك بعد موافقة البرلمان المصرى على ما ستتحمله مصر من نفقات حتى تتجنب الوزارات المختلفة الرجوع إلى البرلمان عند عقد أى اتفاق مع أمريكا للاستفادة بالعون الفنى فى المشاريع المصرية[٢].

وفى الخامس من مايو عام ١٩٥١ تم عقد اتفاق عام للتعاون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية يقضى بأن تتعاون كل من الحكومتين فى تبادل المعلومات الفنية والخبرة وما يتصل بذلك من أوجه النشاط الفنى التى ترمى إلى المساهمة فى تحقيق التنمية المتوازنة لموارد مصر الاقتصادية وطاقاتها الانتاجية[*] وقد وافق البرلمان المصرى

(١) أرشيف ديوان رئيس الجمهورية بالقبة . ملف النقطة الرابعة رقم ٤٢٨٢ ، مذكرة مُعدة من وزارة الخارجية بتاريخ ٦/ ١٠/ ١٩٥٠

(٢) USNA. D.O.S.. 874. 22/3- 251. dated 4/1/1951. p.p. 1. 3 . oo-TA/2-1451. dated 14/2/1951. p. 2. Regards Point IV General Agreement

(*) ولمزيد من التفاصيل حول ماجاء بنود هذا الاتفاق وماستقدمه أمريكا من خدمات خبراء فنيين وتدريب مصريين فى أمريكا وتقديم معدات ومواد لازمة لأداء عمل الخبراء الذين سترسلهم إلى مصر ، كذا ما ستتحمله مصر من نفقات خاصة بتكاليف الأراضى والمبانى والمواد المحلية والأيدى العاملة اللازمة لتأدية عمل الخبراء وما يلزم من التسهيلات المكتبية ومعداتها وأدواتها والسكرتيريين والمترجمين ونفقات سفر المتدربين المصريين إلى أمريكا يمكن الرجوع إلى : وثائق وزارة الخارجية محفظة رقم ١٤٨٦ ملف ١٥/٤/٤٥ جـ٢ (سرى جداً) مشروع قانون الموافقة على الاتفاق العام للتعاون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة بين مصر وأمريكا الموقع فى ٥ مايو ١٩٥١

بمجلسيه على الاتفاق العام وصدر المرسوم بقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥١ والذى نَصَّ على بدء العمل ببنود هذا الاتفاق اعتبارا من ١٥ أغسطس ١٩٥١[١]

وإختلفت الأراء فى الشارع السياسى المصرى ما بين مؤيد ومعارض حول قبول العون الفنى الأمريكى وتوقيع اتفاق بشأنه ، ففى حين أيده البعض عارضه البعض الآخر من الجماعات الحزبية ذات التوجه اليسارى وخاصة التنظيمات الماركسية والحزب الاشتراكى والطليعة الوفدية وحركة أنصار السلام ، بشن حملات صحفية أشارت إلى أن الزحف الاقتصادى الأمريكى إلى مصر يُعد نوعاً من الاستعمار فى شكل جديد وأنه فى الوقت الذى أوقفت فيه بريطانيا مدّ مصر بالسلاح رفضت أمريكا تزويدها به أى أن أمريكا تساعد بريطانيا فى استمرار تواجدها فى مصر ، كما أن مثل هذا النوع من العون الفنى سيؤدى لارتباط الاقتصاد المصرى بأمريكا اقتصاديا ، وكأن مصر ستستبدل التبعية الاقتصادية لبريطانيا بتبعية اقتصادية لأمريكا[٢] ، ومع أن بعض هذه الانتقادات قد تكون لها وجاهتها وصدرت بدافع الحرص على مصالح البلاد ، إلا أنه لا يمكن إغفال ما سيعود على مصر من فوائد من اتباعها العون الفنى فى تنمية مواردها الاقتصادية وخاصة فى المجالات التى تفتقد مصر فيها للخبرة الفنية إلى حد كبير ، مما يترتب عليه اجتذاب رؤوس أموال خاصة للاستثمار فى مصر وبالتالى يعمل على رفع مستوى دخل الفرد فى مصر .

وعقب توقيع الاتفاق العام للعون الفنى التابع للنقطة الرابعة مع مصر فى ٥ مايو ١٩٥١ وبناء على ماجاء بقانون الأمن المتبادل Mutual Security Act- M.S.A. الصادر بمقتضى القانون الأمريكى رقم ١٦٥ فى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ ، رغبت أمريكا فى إدخال تعديلات على ديباجة الاتفاق تقضى بأن يعمل البلدان على الحفاظ على أمن وسلامه البلدين والتعاون فى الحفاظ على الأمن الدولى ، وبعد دراسات قامت بها الحكومة المصرية وافقت على تبادل المذكرات بشأن هذا التعديل فى ٢٥ فبراير ١٩٥٢ . كما أعطى قانون الأمن المتبادل الرئيس الأمريكى سلطة منع المساعدات عن أية دولة يرى أن استمرار منح المساعدات لها فى غير صالح أمريكا . كما رخص بايقاف المساعدات للدول التى يصدر ضدها جزاءات عقابية سواء من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة[٣] .

---

(١) الوقائع المصرية : عدد ٧٣ بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٣.

(٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ص ٣٥١ - ٣٥٢ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٥١٠ ملف ٢/٧/٢٠٣ جـ٣ (سرى) ، خطاب من مستشار مجلس الدولة إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٢ .

وبموجب الاتفاق العام للعون الفنى الذى وقع بين مصر وأمريكا فى عام ١٩٥١ والاتفاقات الفرعية التى وقعت بين إدارة التعاون الفنى والوزارات المصرية المختلفة - والتى سيأتى ذكرها تفصيلا فيما بعد - استفادت مصر من تدريب عدد من أبنائها فى أمريكا فى مجالات مختلفة . وعلاوة على ما يقدمه هذا التدريب من خبرة فنية للمتدرب ، يساعده فى التعرف على النواحى الثقافية للشعب الأمريكى باحتكاكه بالمجتمع الأمريكى عن قرب أثناء إقامته بها للتدريب ، مما يزيل الشكوك والتخوف قبلهم من التعايش مع مجتمع جديد ويعدّهم فى نفس الوقت لكى يصبحوا نواه للخبرة الفنية عند عودتهم إلى مصر[١] . وقد بلغ عدد المصريين الذين تلقوا تدريبا فى أمريكا فى مختلف التخصصات فى الفترة من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٥ - والتى تعتبر كمؤشر لحجم التدريب الذى حصلت عليه مصر فى الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٦ والتى تعذر الحصول على بيانات تغطى جميع السنوات - ٢٤١ متدربا بتكلفة إجمالية قدرت بـ ٦٥٩٠٠٠ دولاراً ويأتى توزيعهم حسب نوع التدريب على النحو التالى : ٦٧ متدربا بتكلفة ٢٠٤٠٠٠ دولاراً فى مجال الزراعة ، ٥٦ متدربا بتكلفة ١٠٠٠٠٠ دولاراً فى مجال الأشغال العمومية ، ٢٩ متدربا بتكلفة ٩٩٠٠٠ دولاراً فى مجال الصناعة والتعدين ، ٣٦ متدربا بتكلفة ٩٠٠٠٠ دولاراً فى مجال الصحة العامة ، ١٥ متدربا بتكلفة ٥٣٠٠٠ دولاراً فى مجال التعليم ، ٣٦ متدربا بتكلفة ٩٢٠٠٠ دولاراً فى مجال النقل ، متدربين بتكلفة ٢٠٠٠٠ دولاراً فى مجالات أخري[٢] . وهذا يعنى أن التدريب الفنى الأمريكى قد تنوع ليشمل مجالات متعددة وأن كان قطاع الزراعة قد استأثر بالنصيب الأكبر من حيث العدد والتكلفة مما يدل على الأولوية التى أعطيَتْ لقطاع الزراعة .

أما عن قيمة المساهمة المالية التى حصلت عليها مصر من خلال العون الفنى الأمريكى فقد بلغت ٢٢ مليون دولار فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٦ موزعة كالاتى : ٤٠٠ ألف دولاراً عام ١٩٥٢ ، ١٢,٩ مليون دولاراً عام ١٩٥٣ ، ٣,٣ مليون دولاراً عام ١٩٥٤ ، ٢,٨ مليون دولاراً عام ١٩٥٥ ، ٢,٦ مليون دولاراً عام ١٩٥٦[٣] أى أن عام ١٩٥٣ قد شهد زيادة ملحوظة

(١) USNA., D.O.S., 874. oo-TA/10-852 : Report from American Embassy, Cairo, regards The Point IV Program in Egypt, dated 8/10/1952, p. 32.

(٢) Audit Report to Congress of the United States, U.S., program for Egypt, June 30, 1955, p.p. 627/55, 628 / 56.

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة ٣٤٣ ملف ٨٢/٧٣٢ / ١ (سرى جداً) ، تقرير للمستشار التجارى بالسفارة بواشنطن بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦ .

فى قيمة المساهمة المالية الأمريكية إذا ما قُورنت بباقى الأعوام وربما يرجع ذلك إلى رغبة أمريكا فى تدعيم النظام الجديد فى مصر عقب قيام الثورة وخلق جو من العلاقات الودية مع النظام الحاكم ولكن سرعان ما تأثرت قيمة المعونات الفنية بالعلاقات السياسية بين البلدين حتى أوقفت أمريكا برنامج العون الفنى لمصر فى نوفمبر عام ١٩٥٦ - عقب العدوان الثلاثى على مصر - لجميع الوزارات التى تعاقدت معها سواء الممثل فى منح تدريبيه أو نفقات خبراء أو إرسال معدات ، وسحبت بعثتها الفنية التى تقوم بتنفيذ البرنامج المصرى الأمريكى للتنمية الزراعية ، ولم يتم استئناف برنامج العون الفنى فى جميع المجالات مرة أخرى حتى نهاية فترة الدراسة[١] . ومع كل ما حصلت عليه مصر من فوائد من خلال ما قدمته لها أمريكا من عون فنى ، إلا أنه كان لمثل هذ االنوع من العون بعض سلبياته التى حالت بعض الشىء دون تحقيق الاستفادة الكاملة منه تمثلت أهمها فى عدم كفايته لمقابلة احتياجات الدول المتلقية له ومن بينها مصر ، كذا كانت الأموال المخصصة للعون من الضآلة بحيث لا تكفى لمقابلة المصاريف الإدارية وتكاليف الدراسات هذا إلى جانب قصور الأموال المخصصة عن الوفاء لتغطية تحسين الوسائل الفنية للانتاج الصناعى الذى تفتقر إليه تلك الدول[٢] .

وفى ضوء الاتفاق العام الفنى لعام ١٩٥١ ، اتفقت كل من الحكومة المصرية والأمريكية على عقد اتفاقات فرعية تنفيذية تتم مباشرة بين الوزارات المصرية المختلفة وإدارة التعاون الفنى الأمريكية ، لتحديد المعونة المطلوبة وكيفية الاستفادة منها ، لتنفيذ برامج تخدم أهداف مشاريع التنمية بتلك الوزارات دون الرجوع إلى البرلمان المصرى فى كل اتفاق يُبرم ، مع ضرورة إخطار وزارة الخارجية المصرية به [٣] ، وكانت وزارة الشئون الاجتماعية من أسبق الوزارات التى طلبت الاستفادة من العون الفنى الأمريكى للمساهمة فى تنفيذ مشروعات خاصة بها . ولما كانت تلك الوزارة تقوم بتنفيذ مشروعات على جانب كبير من الأهمية منذ أوائل الخمسينيات ، طلب وزير الشئون الاجتماعية الحصول على العون الفنى الأمريكى حتى قبل توقيع الاتفاق العام بين مصر وأمريكا فى مايو ١٩٥١ . ففى أكتوبر عام ١٩٥٠ أبدى رغبته لطلب العون للمساهمة من مشروعى الضمان الاجتماعى الذى تأسس طبقا لقانون ١١٦ الصادر فى أغسطس عام ١٩٥٠

---

(١) U.S. Economic Assistance to United Arab Republic, Undated, p. 758.

(٢) Goodfried Nathan : An American Development Policy for the Third World p. 286.

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة ١٤٨٦ ملف ١٥/٤/٤٥ جـ٢ (سري جداً) مذكرة غير مؤرخة ، بخصوص التعاون الفني طبقًا لبرنامج النقطة الرابعة بين مصر وأمريكا الموقع في ١٩٥١/٥/٥م

والمراكز الريفية(*) ، التى هدفت وزارة الشئون من إقامتها لإشعار الفلاحين بأنها تمثل جزءاً مُكملاً لمجتمعهم وليست مفروضة عليهم من الحكومة على أن يتم تنفيذ هذا العون عن طريق إرسال مجموعة من شباب الموظفين الأكفاء من الوزارة إلى أمريكا للتدريب هناك ، كذا تدريب عدد آخر من الموظفين فى مصر عن طريق خبراء أمريكيين يفدون إليها للقيام بهذه المهمة ، وتتحدد المساهمة المصرية فى هذا البرنامج التدريبى فى تحمل نفقات سفر المتدربين والخبراء من مصر إلى أمريكا وبالعكس . كذا بعض المصروفات النثرية الأخرى التى تحدد بالاتفاق بين الحكومتين .. ويتوقف نجاح المشروع على سرعة التدريب فى العام الأول وتخصيص الأموال اللازمة لذلك(١) .

وقد تقدم وزير الشئون الاجتماعية بطلب العون إلى وزارة الخارجية التى رفعته بدورها إلى مجلس الوزراء للموافقة على إرساله للسفارة الأمريكية بالقاهرة ، وأوضحت السفارة ضرورة تضمين طلب وزارة الشئون ضمن باقى طلبات الوزارات الأخرى كالزراعة والصحة والتجارة والصناعة ، وبما أن تلك الوزارات كانت ماتزال تدرس البرامج الخاصة التى ترغب طلب العون الأمريكى بشأنها فلم تتمكن السفارة من إرسال طلب وزارة الشئون الاجتماعية إلى أمريكا لأخذ الموافقة عليه ما لم تتلق تعزيزاً من الحكومة المصرية يفيد بالتعجيل فى نظر هذا الطلب ، كما أوضحت أن البدء فى تنفيذ طلبات الوزارات المختلفة لن يتم إلا بعد توقيع اتفاق عام للمعونة الفنية مع الحكومة المصرية ثم تبدأ فى عقد الاتفاقات الثنائية مع الوزارات المختلفة(٢) . لذا ظل طلب العون الخاص بوزارة الشئون الاجتماعية معلقا حتى وُقعَتْ الاتفاقية العامة فى ٥ مايو ١٩٥١ ، وحال توقيعها وافقت إدارة التعاون الفنى على إرسال بعثة تتكون من خبيرين فى الأعمال والخدمات الاجتماعية للتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية لتنفيذ برنامجها الشامل الخاص بمشروعى الضمان الاجتماعى والمراكز الاجتماعية الريفية لتدريب عدد من موظفى الوزارة بمصر بخلاف من سيتم تدريبهم فى أمريكا كخطوة أولى للتعاون مع تلك الوزارة(٣) .

(*) والتى بدأ العمل بها فى مصر منذ عام ١٩٤١ بهدف إقامة ١٢٠٠ مركز على مستوى القطر المصرى يتضمن إنشاء مركز لكل قرية أو عدة قرى يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ شخص وكان الهدف من إنشاء تلك المراكز رفع المعاناة عن الفلاحين وتقديم خدمات صحية واجتماعية لهم عن طريق تزويد المراكز بثلاث وحدات أحداها عيادة طبية مزودة بطبيب مقيم والثانية وحدة لرعاية الأمومة والطفولة والثالثة وحدة تختص بتقديم الخدمات الاجتماعية والزراعية للفلاحين ، يعمل بها خبير فى تلك الشئون ويمكن الرجوع إلى :

USNA. D.O.S.. 874. oo-TA/ 10-852 : Report from the Am. Embassy, Cairo, dated 8/10/1952, p.9.

(١) Ibid : - 550 : From American Embassy, Cairo to D.O.S. Regards memo. of the Royal Egyptian Ministry of Social Affairs. dated 8/10/1950. P.1.

(٢) Ibid : p.p. 4 . 5.

(٣) الأهرام : العدد ٢٣٥٦٢ بتاريخ ١٩٥١/٥/٩م .

أما عن استفادة باقى الوزارات المصرية من العون الأمريكى ، فكانت وزارة الزراعة من أهم تلك الوزارات فى هذا المجال وقد بدأت أولى مراحل التعاون بالزيارة التى قامت بها بعثة من بعض ممثلى وزارة الزراعة الأمريكية فى فبراير عام ١٩٥٠ لمصر كخطوة أولى على طريق التعاون مع دول الشرق الأوسط ، للتعرف على وجهة النظر المصرية بالنسبة لإمكانات التعاون مع برنامج النقطة الرابعة والوقوف على الأوضاع الاقتصادية بها ، كذا الالتقاء ببعض ممثلى وزارة الزراعة المصرية وملاك الأراضى والتحدث مع بعض المسئولين المصريين عن الشئون الاقتصادية وزيارة بعض القرى المصرية والتشاور مع العديد من المسئولين فى الجمعية الزراعية الملكية والمكتب الإقليمى لمنظمة الفاو بمصر وبعض المنتجين والباحثين للمنتجات الزراعية ، كذا إجراء عدة محادثات مع السفير الأمريكى بمصر والقنصل الاقتصادى بالسفارة والملحق الزراعى بها ، وكنتيجة للدراسات التى قامت بها تلك البعثة فى مصر اقترحت وزارة الزراعة الأمريكية بعض المشاريع التى يمكن إنجازها فى مصر من خلال التعاون الفنى التابع للنقطة الرابعة التى تمثلت فى إرسال بعثة مصرية إلى أمريكا لدراسة المشاكل المتعلقة بالتربة وإعداد مشروع يتضمن تسهيلات خاصة بتخزين الحبوب عن طريق تصنيفها وتدخينها وتقسيمها إلى درجات من حيث النقاوه ، وإرسال أمريكا لإخصائى فى علم الحشرات لدراسة وسائل السيطرة عليها وأيضًا إرسال فنيين من أمريكا للمساعدة فى حل بعض المشاكل الزراعية تتضمن فنى يعاون فى إنشاء معمل لاختبار نوعيات القمح وآخر لدراسة آفات الموالح ومهندس زراعى متخصص فى استعمال الالات الزراعية الحديثة ودراسة إدارة المزارع ، كذا مهندس متخصص بعمليات التبريد[١] .

وتلت هذه المرحلة قيام إدارة الاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة المصرية فى ديسمبر عام ١٩٥٠ بإعداد مقترحات لمشروعات تتطلب الاستفادة من العون الفنى الأمريكى وإرسالها لوزارة الخارجية لأخذ موافقة مجلس الوزراء بخصوصها وفى أواخر يناير عام ١٩٥١ أرسلت تفاصيل تلك المشروعات إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة للحصول على موافقة حكومتها وتتلخص هذه المشروعات المقترحة فى إقامة مشروع خاص بتخزين القمح بصوامع متطورة وتزويد المخازن بإمكانيات حديثة حيث أن المخازن القديمة والشون المكشوفة التى يحفظ فيها القمح تفقده جزء من الرطوبة وتعمل على تعرضه للإصابة بالحشرات وقد تعرضه للسرقة وكذا تزويد ميناءى السويس والاسكندرية بروافع مكيانيكية حديثة للتفريغ ، ومشروع خاص بتصنيع المنتجات الزراعية عن طريق الحفظ والتعليب

(١) USNA. D.O.S.. 874. 20 A/2-2050 : From American Embassy. Cairo to D.O.S.. Point IV Program. visit of Department of Agriculture to Egypt. dated 20/2/1950. p.p. 1-2.

والاستعانة بنصائح خبير أمريكى فى هذا المجال وخصوصا أن الوزارة سبق لها الإستعانة فى عام ١٩٤٩ بخبير أمريكى لمعاونتها فى هذا الصدد . ومشروع خاص بريادة إنتاج الفواكة والخضروات باستقدام خبير فى علم الفطريات لمعالجة مشاكل الآفات التى تصيبها وتطهير الرسائل المصدرة للخارج وتحسين وسائل تغليفها لكى تتناسب مع الأسواق الخارجية . ونظرا للزيادة السكانية المضطردة فى مصر حيث أن عدد السكان وصل فى مطلع الخمسينات إلى ٢١ مليون نسمة ، بينما شغلت مساحة الأرض المزروعة ٢.٥٪ من إجمالى مساحة مصر ، وعلى ذلك كان الكليو متر المربع فى وادى النيل يشغله ٢٠٠٠ شخص ، وهذا يمثل أعلى معدلات الكثافة السكانية فى العالم . وأن عدد السكان فى مصر قد زاد فى الخمسة والعشرين سنة الأخيرة بنسبة ٢٠٪ بينما زادت مساحة الأرض الزراعية بنسبة ١٠٪ ، ومن هنا ظهر اختلال بين معدل الكثافة السكانية ومساحة الأرض المزروعة ، لذا فمصر فى حاجة ماسة للعون الفنى الأمريكى للاستعانة بخبراء لإقامة مشروعات التوسع الزراعى بالامتداد فى الصحراء حيث ندرة المياه للمساعدة فى الزراعة الجافة (بالتنقيط) أى الترشيد فى استخدام المياة مع وضع الخطط لعمل نظام للصرف المغطى عن طريق الأنابيب الفخارية خاصة فى المناطق المكتظة بالسكان[١] .

استمرت طلبات وزارة الزراعة قيد البحث فى أمريكا وبعد أكثر من عام من توقيع الإتفاق العام بين مصر وأمريكا فى مايو ١٩٥١ بدأت المراحل التنفيذية لاستفادة تلك الوزارة من العون الفنى الأمريكى ، ففى يوليو عام ١٩٥٢ بدأ برنامج لتحسين تقاوى القمح بالإشتراك مع إدارة التعاون الفنى التى أرسلت الخبراء للقيام بهذه المهمة . كذا العناية بطريقة تخزين الحبوب ومدّ مصر بالطائرات التى تستخدم فى رش المبيدات للقمح قبل جمعه لضمان سلامته وتخزينه فيما بعد من خلال التعاون مع إحدى الشركات الأمريكية المتخصصة التى أرسلت خبراء لدراسة طرق التخزين المتبعة فى مصر آنذاك[٢] .

ولما كانت مصر تتطلع إلى إقامة مشروع جديد لتحسين سلالات الماشية من جاموس وأبقار وأغنام وماعز بهدف توفير كميات من اللحوم والألبان وأنواع محسنة من الصوف وذلك عن طريق إستيراد بعض السلالات من أمريكا والهند والسودان ، وإجراء الأبحاث عليها وتهجينها مع السلالات المحلية ووضعها فى البداية فى مراكز أبحاث معدة لذلك ثم توزيعها على المراكز الزراعية

(١) Ibid : oo-TA / 12. dated 30/12/1950. p.p. 1-2. oo-TA/ 2. dated 30/1/1951. p.p. 1-2. oo-TA/10. dated 8/10/1952. p.8.

(٢) Ibid : oo- TA/ 10-852. dated 8/10/1952. p. 24.

التعاونية الريفية للتربية لتوزيعها على الفلاحين . قد تم ذلك بالاتفاق بين وزارة الزراعة المصرية وإدارة التعاون الفنى الأمريكية فى بوليه أيضا من عام ١٩٥٢ لإجراء التدريب اللازم واستقدام السلالات المرغوب فى الاستفادة منها ، وبدأ برنامج الرعاية بالحيوانات بمساعدة العون الفنى الأمريكى لتحسين السلالات عن طريق تغيير الجينات الوراثية بالتلقيح الصناعى والرعاية الصحية بتطعيمها بالامصال واللقاحات وإقامة المعامل الخاصة بتربية السلالات المحسنة[١] .

وفى الحادى والعشرين من مايو عام ١٩٥٣ وقعت إتفاقية شاملة بين وزارة الزراعة وإدارة التعاون الفنى الأمريكية تقضى بالاشتراك فى تنفيذ برنامج لتنمية الزراعة والغابات ومصايد الإسماك فى مصر عن طريق الأبحاث الأرشادية وتحسين بذور الإكثار ومقاومة الآفات ودراسة درجة ملوحة التربة لتحسين أوضاع الزراعة ، كذا الاهتمام بزراعة نباتات الغابات والاستفادة منها اقتصاديا ، بالإضافة إلى العناية بمصايد الإسماك ومحاولة زيادتها سواء فى المياه العذبة أو المالحة باستخدام أفضل الوسائل التى تؤدى إلى زيادة الثروة السمكية . وقد شكلت لجنة مشتركة لمتابعة المشروعات على أن يبدأ التنفيذ من تاريخ توقيع الاتفاقية وحتى آخر ديسمبر عام ١٩٦٠ ، على أن تتحمل أمريكا مبلغ ٧٦٩٠٠٠ دولاراً لتنفيذ البرنامج كما تتحمل مصر مبلغ مساوى لهذه القيمة بالعملة المحلية[٢].

أعقب توقيع الاتفاقية الشاملة عقد بعض إتفاقات فرعية بين وزارة الزراعة وإدارة العون الفنى خاصة بمشروعات محددة جاء فى مقدمتها على سبيل المثال ، توقيع إتفاقية بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٥٣ لإقامة مشروع لإنتاج الذرة الهجين فى مصر بهدف إنتاج تقاوى من الذرة تدر غلة وفيرة عن طريق التهجين بالأصناف الأمريكية والمحلية مما يساعد على سد حاجة الاستهلاك المحلى . بدأ تنفيذ المشروع فى مزرعة الوزارة التجريبية فى سخا ، وقد أسفرت التجارب التى أُجريَت خلال الموسم الزراعى ١٩٥٤/٥٣ على إنتاج ٢٦٠٠ أردب ذرة تكفى لزراعة نحو ٣٠ ألف فدان ، وُزِعَتْ على الزراع لبداية زراعة هذا الصنف فى أراضيهم . وكان من المقدر زيادة انتاج كميات أكبر من التقاوى للتوسع فى زراعتها فى السنوات المقبلة ، وبذلك تتمكن مصر - إلى حدما - من توفير جزء من العملات الصعبة التى كانت تخصصها لاستيراد الذرة من الخارج بعد أن أصبحت مصر الدولة الثانية بعد أمريكا فى استنباط الذرة عن طريق التهجين[٣] .

---

(١) Ibid : p. 21

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٤ ملف ١٥/٤/٤٥ جـ٢ ، اتفاقية بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة ببرنامج الزراعة والغابات ومصايد الأسماك الموقعة فى ٢١ مايو ١٩٥٣م .

(٣) الجمهورية : العدد ٧٨ ، بتاريخ ١٩٥٤/٩/١٥م .

وفى اليوم التالى لتوقيع إتفاقية الدرة الهجين ، وقعت إتفاقية فرعية أخرى بين وزارة الزراعة وإدارة التعاون الفنى خاصة بتحسين نوعيات الدواجن فى مصر فقد اتفق على استيراد نحو ١٠٠ ألف كتكوتًا أمريكيًا ، التى تمتاز بسرعة النمو وإنتاج بيض كبير الحجم ، ووضعها فور وصولها من أمريكا فى مزارع مخصصة للدواجن داخل حضانات لمدة ثلاثة أشهر ، والعناية الصحية بها ، ثم طرحها للفلاحين لاستبدالها بالنوعيات المحلية ، ثم وضع البيض فى مخرجات لإنتاج المزيد منها والحصول على كميات من البيض كبير الحجم . وأوكل الإشراف على المشروع لأحد أساتذة كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية لمرافقة خبراء النقطة الرابعة . وكنتيجة للجهود التى بذلت فى سبيل تعميم السلالات الجيدة الجديدة من الدواجن فإنه كان من المقرر طرح حوالى ٨٠٠ ألف كتكوتًا لتوزيعها على الفلاحين فى مختلف إنحاء القطر المصرى من إنتاج هذا المشروع بعد انقضاء عام من بدايته[١] .

كما كانت هناك بعض الإتفاقات الأخرى وقعت بين المجلس الدائم للإنتاج القومى وإدارة التعاون الفنى التابعة للنقطة الرابعة تدخل فى نطاق المجال الزراعى من أهمها إتفاقية وقعت فى ٤ فبراير عام ١٩٥٤ لتأسيس شركة لإقامة مصنع لبسترة الألبان وتصنيع منتجاته بالقاهرة يشترك فيها بنك مصر مع إدارة التعاون الفنى على أن تكون سعة المصنع ٥٠ ألف طنًا يوميا وهى توازى ربع الاستهلاك اليومى لمدينة القاهرة فى ذلك الوقت ، فقام خبراء النقطة الرابعة بوضع تقدير أولى لرأس المال اللازم لهذا المصنع توطئة لتقدير حصص المساهمين ، كما تقرر وضع المواصفات الفنية للمصنع والإعلان عنه بين الشركات العالمية لاختيار أنسبها[٢] .

كذلك وُقعَتْ اتفاقية أخرى بين مجلس الإنتاج القومى وإدارة التعاون الفنى فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ لتنمية المراعى بالصحراء الغربية ، أتفق بمقتضاها على إقامة منطقة تجارب لزراعة حوالى ٣٠٠ نوع من الإعشاب الصحراوية المستوردة من إستراليا وجنوب أفريقيا وغيرها فى مساحة تقدر بـ ٢٥ ألف فدانًا ، تمتد من رأس الحكمة إلى منطقة فوكه فى مرسى مطروح بالصحراء الغربية وذلك لتنمية الثروة الحيوانية بها ، قد دبرت الحكومة المصرية للمشروع الأرض والمبانى ومعظم النفقات لإنجاحه وبعد مرور عام من بدايته أرسلت قطعان من الأغنام للتغذية على الحشائش الجديدة التى استنبتها المشروع ، وكان الهدف الرئيسى للمشروع هو إظهار ما يمكن عمله فى مثل هذه

---

(١) الأهرام : بدون رقم عدد ، بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٨م .

(٢) الجمهورية : العدد ١١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢م .

المناطق الصحراوية ؛ ليمكن تطبيقه على نطاق واسع فى عدة مناطق بالساحل الشمالى بالصحراء الغربية[١] .

وفضلاً عن الاتفاقات التى تمت بين وزارة الزراعة أو مجلس الانتاج القومى وإدارة التعاون الفنى فى المجال الزراعى ساهم العون الفنى فى إعداد قانون الإصلاح الزراعى المصرى الذى صدر فى التاسع من سبتمبر عام ١٩٥٢ فعقب قيام الثورة طلبت مصر مساعده ونصيحة أمريكا فى الإصلاح الزراعى ، وقد شكلت مصر لجنة شبه رسمية ضمت بعض المسئولين المصريين وبعض ممثلى إدارة التعاون الفنى الأمريكية لوضع اللمسات الأخيرة للقانون بالاستفادة من الخبرة الأمريكية فى هذا المجال . وقد رأت إدارة التعاون الفنى فى التعاون مع المصريين فى مجال الإصلاح الزراعى فوائد ستُحَقق لمصر ، وفى نفس الوقت تعود بالنفع على المصالح الأمريكية التى ترغب فى تدعيم النظام الجديد وتأمل فى وقوفه إلى جانب المعسكر الغربى ؛ وذلك لأن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى يعمل على إنهاء نفوذ الأحزاب السياسية القديمة وخاصة فى المجتمع الريفى ومقارمه الدعاية الشيوعية بين الطبقات المتوسطة والفقيرة كما يؤدى إلى إيجاد قاعدة شعبية للنظام الجديد بين جمهور الشعب المصرى ، كذا يعمل نظام الاصلاح الزراعى أو الإصلاحات الاجتماعية الأخرى على تقوية مكانة النظام الجديد تجاه محترفى السياسة والأحزاب السياسية فى مصر[٢] .

ومن بين الوزارات المصرية الأخرى التى استفادت من العون الفنى الأمريكى التابع للنقطة الرابعة وزارة الصحة العمومية ، وقد وقعت تلك الوزارة اتفاقية عامة مع إدارة التعاون الفنى فى ١٨ يونيه ١٩٥٣ للاشتراك فى برنامج لتحسين الأحوال الصحية وخاصة فى المناطق الريفية عن طريق المراكز الصحية ونشر الوعى الصحى وتدريب المرضات والمساعدين الفنيين ، كذا توفير المياه النقية والصرف الصحى ، ومكافحة الأمراض ؛ وذلك لرفع مستوى الخدمات الصحية فى مصر ، ويجرى العمل بتلك الإتفاقية من تاريخ توقيعها وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ على أن تُكَوَّن لجنة مشتركة لمتابعة المشروعات التى سيتم بشأنها توقيع إتفاقيات فرعية[٣] .

تعددت الاتفاقات الفرعية التى عقدتها وزارة الصحة مع إدارة التعاون الفنى وبدأت أولاها بتوقيع إتفاقية فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ خاصة بمشروع يتعلق بالنواحى الإدارية يتضمن تدريب

---

(١) نفس المصدر : العدد ٤٨٩ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١١م .

(٢) Ahmed Muhammed Abd El- Wahab Sayed : Op. Cit., p.p. 64-65 .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة ١٤٨٤ ملف ١٥/٤/٤٥ جـ٥ ، نص اتفاق برنامج تعاونى فى الصحة العامة بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة المصرية الموقع فى ١٩٥٣/٦/١٨.

العاملين بالإدارة المالية بوزارة الصحة، بإدارة المشروعات الصحية المختلفة وقد ساهمت أمريكا فى هذا المشروع بما قيمته ٤٠٠٠٠ دولاراً وساهمت مصر بمبلغ ٣٠٥٢٨ جنيهًا . وتلا هذا الإتفاق توقيع إتفاق أخر بتاريخ ٩ ديسمبر من نفس العام خاص بدراسات عن مرض البلهارسيا لتحديد أنسب المواقع لتنفيذه ووضع البرامج للسيطرة عليه . وفى ١١ مارس من العام التالى وقعت اتفاقية أخرى خاصة بالعمل على مكافحة هذا المرض تقضى بإجراء تجارب باستخدام عقار أمريكى جديد - يحتوى على مادة صوديوم بنتا كلوريد فينت - لتحديد مدى فاعليته فى السيطرة على هذا المرض[١] . وفى العام الأول من بداية تنفيذ الاتفاق نجحت التجارب فى القضاء على قواقع البلهارسيا وقتل بويضاتها فى مصارف منطقة وراق العرب التى وقع الاختيار عليها كمنطقة تجارب تمهيدا لتعميمها فى مناطق أخرى . وقد تم الاتفاق فى عام ١٩٥٥ على تنفيذ تجارب أخرى فى منطقة واسعة فى حدود ١٧٠٠ كيلو متراً من المصارف والترع فى منطقة ترعة الزمر ، وتقرر سفر أربعة عشر فنيا من المصريين إلى أمريكا للتخصص فى تنفيذ هذه التجارب على أن توفد أمريكا معهم عند عودتهم إلى مصر عشرة خبراء فنيين أمريكيين للعمل فى هذا المشروع وقُدِرَتْ حصة الحكومة المصرية فى تنفيذه بمبلغ ٧٦٣٧٥ جنيهًا ، مساهمة الحكومة الأمريكية فيه بمبلغ ١٤٠ ألف دولاراً[٢] .

وفى ذات التاريخ الذى وقعت فيه أحدى الاتفاقيات الخاصة بالبلهارسيا -١١ مارس ١٩٥٤- وُقعت أيضا فيه اتفاقيتان أخرتان ، أحداهما خاصة بمشروع إمداد الريف بالمياه النقية وهو يهدف إلى إقامة نظام لمدّ القرى بالمياه النقية للعمل على التقليل من التأثر بالأمراض المتوطنة الناتجة عن استخدام المياه الملوثة، وقد ساهمت أمريكا فى المشروع بمبلغ ٥٠٠٠٠ دولاراً كما ساهمت مصر بمبلغ ٢٨٨٨٠ جنيها أما الثانية فخاصة بمشروع المجتمع الريفى ، وهذا المشروع صُمِم على أساس خلق مناخ صحى متكامل من خلال إعداد برنامج للسيطرة على الأمراض المنتشرة فى القرى ، خصصت أمريكا لهذا المشروع مبلغ ٢٢٥٧٥٠ دولاراً كما خصصت مصر له مبلغ ١٢٧٣٢٥ جنيها[٣] .

وعلاوة على الاتفاقيات السابق ذكرها وقعت وزارة الصحة مع إدارة التعاون الفنى فى ١٣ مايو ١٩٥٤ اتفاقية خاصة بانشاء المعهد العالى للصحة العامة بالاسكندرية يتبع جامعة الاسكندرية بالتعاون مع أحدى الجامعات الأمريكية بهدف إتاحة الدراسات العليا اللازمة لسد

(١) Program Agreements signed in the Field of Health on 30 June 1953. p. 555.

(٢) الأهرام : بدون رقم عدد بتاريخ ١٩٥٥/٥/٣٠ م .

(٣) Program Agreements signed in the Field of Health on 30 June 1953. p. 555

حاجات مصر فى ميدان الصحة العامة ، على أن تبدأ الدراسة به فى عام ١٩٥٦ لنحو ٢٥ طالبا كدفعة أولى يتم اختيارهم من خريجى الطب والهندسة والإحصاء ، وتستغرق الدراسة فيه عامين يخصص العام الأول للدراسة النظرية والثانى للدراسات العملية ويلزم المتخرج بتقديم رسالة فى الصحة العامة لنيل درجة الماجستير ، كما نصت الاتفاقية بأن تقدم الحكومة المصرية الأرض والمبانى اللازمة للمعهد و وتتحمل مبلغ ٣٠ ألف جنيهًا ثمنا للأدوات ونفقات الإدارة وتقدم إدارة التعاون الفنى خبراء وعددا من المستشارين للمساهمة فى إنشاء المعهد بالإضافة إلى تقديم مبلغ ١٠٥ ألف دولاراً لشراء بعض المعدات اللازمة له ، وتتخذ الترتيبات اللازمة لإيفاد عدد من المصريين إلى أمريكا لدراسة بعض جوانب الصحة العامة ليكونوا نواة للتدريس فى هذا المعهد عند عودتهم[١] .

كذلك استفادت وزارة التجارة والصناعة من العون الفنى الأمريكى ، وقد بدأت مراحل التعاون منذ نهاية عام ١٩٥٠ بإجراء اتصالات مع السفارة الأمريكية بالقاهرة حيث دارت محادثات بين كل من وكيل تلك الوزارة وأحد ممثلى السفارة أعلمه فيها الوكيل أن الوزارة بصدد دراسة أربع مشروعات تزمع تقديمها لطلب العون الفنى للاشتراك فيها ، وتتلخص تلك المشروعات فى إجراء دراسات جيولوجية فى الصحراء الشرقية وجنوب سيناء على نطاق واسع لاكتشاف المعادن بتلك المناطق واستغلال بعض المناجم القائمة والعمل على تشغيلها بكفاءة أفضل ، كذا استغلال بعض المناجم التى توقف العمل بها وإجراء دراسات للبحث عن مصادر للمياه فى تلك المناطق حيث أن العمل بدون تواجد المياه سيكون متعذرا ، وإقامة بعض المشاريع الصناعية كإنتاج الصودا الكاوية ومبيد الـ.د.د.ت وقد أعرب له الممثل الأمريكى أن أمريكا لن تمانع فى تقديم العون الفنى لتلك المشروعات[٢] .

وتلت هذه المرحلة إرسال السفير الأمريكى فى مايو عام ١٩٥١ خطابا إلى وزارة خارجيته بخصوص إمكانية مدّ العون الفنى لإقامة صناعات جديدة فى مصر ، فعلى سبيل المثال أفاد أن صناعات الغزل المصرية القائمة ليست على المستوى العالمى مع أنها تستخدم القطن المصرى طويل التيلة مرتفع الجوده والثمن فى الوقت الذى تنتج فيه نوعيات ذات جوده منخفضة ، من هنا تقدمت وزارة الخارجية المصرية بناء على توصيات وزارة التجارة والصناعة بطلب للسفارة برغبة شركة الغزل

---

(١) الجمهورية : العدد ٥٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٩ م .

(٢) USNA. D.O.S., 874.00- TA/12 - 150 : Memo. of personal Conversation regards point IV program of Ministry of Commerce and Industry, dated 12/12/1950, p.1.

الأهلية بالاسكندرية فى إقامة مشروع لصناعة خيوط رفيعة وملابس جاهزة متطورة للتصدير لأمريكا ومع ترحيب بعض رجال الأعمال والشركات الأمريكية بهذا النوع من النشاط فى مصر فهى ترغب فى الحصول على العون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة الذى يتمثل فى إرسال بعثة من المصريين للتدريب فى أمريكا ليكونوا نواة لبدء هذا المشروع فى مصر ، وحث السفير حكومته على الموافقة على تقديم العون الفنى لهذه الصناعة الجديدة فى مصر والتى ستلقى طلبا عليها فى السوق المحلية الأمريكية[١] .

لم تلق مصر إستجابة بشأن طلب العون الفنى لإقامة صناعة غزل وملابس جاهزة حديثة ، وفى ٢٣ فبراير عام ١٩٥٣ تم توقيع إتفاق عام بين وزارة التجارة والصناعة وإدارة التعاون الفنى الأمريكية بخصوص وضع مشروع لتنظيم التنمية الصناعية فى مصر عن طريق دراسة إمكانيات مصر الصناعية من مواد خام وقدرة تنظيمية بوضع الأسواق القائمة والمحتملة وكافة العوامل التى تؤثر فى التجارة الداخلية وفى تجارة الصادر كالمواصلات والتسهيلات الصناعية والمقدرة الفنية ومصادر رأس المال الاستثمارى ، ويبدأ العمل بهذا الاتفاق من تاريخ توقيعه حتى ٣٠ يونيه ١٩٥٤ و تتحمل أمريكا مرتبات أعضاء البعثة التى ستوفد للمساهمة فى هذا المشروع ، كذلك النفقات الإدارية فى حدود مبلغ ٢٤٠٠٠٠ دولاراً وتساهم مصر فى المشروع بتعيين الإخصائيين والفنيين الذين يتعاونون مع البعثة وتزويدها بالسكرتارية ووسائل النقل والمواصلات والمكاتب والأدوات اللازمة لها[٢] .

وبعد مضى أكثر من عام على توقيع الإتفاقية العامة ، وقعت فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ ثلاث إتفاقيات فرعية بين كل من وزارة التجارة والصناعة بالاشتراك مع المجلس الدائم للانتاج القومى وإدارة التعاون الفنى الأمريكية ، أولاها خاصة بإجراء بحوث جيولوجية على الرمال السوداء الموجودة عند مدخل نهر النيل جنوبى مصر لتحديد إمكانيات تنمية بعض العناصر الفلزية الموجودة فيها كالتيتانيوم والمونازيت التى تدخل فى بعض الصناعات تجاريا ، تتحمل أمريكا فى هذه البحوث مبلغ ٣٥٠٠٠ دولاراً وتتحمل مصر ٤٥٥٠٤ جنيهًا ، والثانية تتعلق بإجراء بحوث جيولوجية أيضا عن معدنى الرصاص والزنك فى منطقة البحر الأحمر والمعروفة باحتوائها على

---

(١) Ibid : TA/ 5-951 : letter from Am. Embassy, Cairo to D.O.S., regards point IV assistance on the establishment of a new industry in Egypt, dated 9/5/1951, pp. 1-2.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٤ ملف ١٥/٤/٤٥ جـ٥ ، التنظيم لتقدير الاتفاقات الصناعية في مصر بمقتضى الاتفاق العام للتعاون الفنى الموقع في ١٩٥٣/٢/٢٣م .

كميات غير محددة من هذين المعدنين لتحديد إمكانية استغلال الكميات الموجودة منها فى هذه المنطقة تجاريا، تساهم أمريكا فى هذه البحوث بمبلغ ٥٠٠٠٠ دولاراً كما تساهم مصر بمبلغ ٣٧٤٤٠ جنيهًا . والثالثة تقضى بإنشاء معمل للأبحاث المعدنية بالقاهرة لتحديد أفضل الأساليب لاستخراج المعادن الموجودة بمصر عن طريق التحاليل الكيميائية والتحاليل الأخرى ، كذا إقامة وتجهيز مركز للتوسع فى استخراج المعادن بمناطق التعدين بجبال البحر الأحمر تخصص أمريكا لهذين المشروعين مبلغ ٩٠٠٠٠ دولاراً كما تشترك مصر فيهما بمبلغ ١١٧٣٣١ جنيهًا[١] .

وفى ذات التاريخ - ١٨ يونيه ١٩٥٣ - الذى وقعت فيه اتفاقية عامة بين وزارة الصحة وإدارة التعاون الفنى وقعت اتفاقية عامة أيضا بين تلك الإدارة ووزارة المعارف للاستفادة بالعون الفنى فى مجال التعليم لإقامة الأبحاث اللازمة لترقية الكوادر التعليمية فى مصر وإنشاء مدارس فنية ومهنية وتزويد المدارس بوسائل الإيضاح والأبنية والتجهيزات ، وإنشاء مراكز لتدريب معلمى المدارس الريفية بهدف تحقيق أداء أفضل للعملية التعليمية[٢].

وبمقتضى الاتفاق العام الذى وقع بين وزارة المعارف وإدارة التعاون الفنى وقعت بينهما فى ٣ أبريل ١٩٥٤ تسع اتفاقيات نوعية تخدم مشاريع خاصة بالتعليم فى مصر تشمل مختلف نواحى الأنشطة التعليمية من إنشاء مدارس لما بعد المرحلة الإلزامية والعمل على النهوض بالمدارس الريفية وتزويد المدارس بالوسائل التعليمية من سمعية وبصرية وإقامة برنامج تدريبى لمعلمى المدارس الريفية وأيضا الاهتمام بالتعليم الصحى والأبحاث التى تخدم مجال التعليم ، كذا العناية بمرحلة التعليم الأساسى لنشر التعليم على نطاق واسع بين الصغار والعناية أيضا بإنشاء مدارس للتعليم المهنى لنشر التعليم الفنى وأخيرا الاهتمام بالنظام الإدارى سواء فى المدارس على مختلف أنواعها أو فى المناطق التعليمية لضمان سير الحركة التعليمية[٣] . والهدف من تلك المشروعات تعميم التعليم بين أبناء الشعب المصرى وليس معنى هذا الوصول لجميع الطلاب إلى مرحلة التعليم الجامعى وإنما محاولة التوسع فى التعليم الفنى الذى يساعد الشباب على كسب معاشهم فى ميادين النشاط المختلفة من زراعة وصناعة وتجاره وغيرها . ولانجاح التوسع فى هذا النوع من التعليم تَطلَّب تعاون وزارة المعارف مع وزارة التجارة والصناعة ، لإفساح المجال أمام الشباب المثقف تثقيفًا

---

(١) Program and Project Agreements with Ministry of Commerce and Industry on 1954. p. 555

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٤ ملف ١٥/١٤/٤٥ جـ٥ اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٣/٦/١٨ ، خاصة ببرنامج للتعاون في مجال التعليم .

(٣) Memo. prepared by the American Embassy, Cairo, dated 9/4/1954, p. 5.

فنيا للنهوض بمستوى الصناعة فى مصر . وتقرر تشكيل لجنة مشتركة من ممثلى وزارة المعارف وإدارة التعاون الفنى التابعة للنقطة الرابعة للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات للنهوض ببعض مرافق التعليم فى مصر[١] .

وفضلاً عن التعاون الذى تم بين إدارة التعاون الفنى الأمريكية والوزارات المصرية السابق ذكرها استفادت أيضا وزارة الأشغال العمومية من العون الفنى الأمريكى التابع للنقطة الرابعة من خلال التعاون مع تلك الإدارة ، ولما كانت مصر فى أوائل الخمسينيات بصدد إقامة نظام جديد للصرف فى مساحة تبلغ ٢ مليون فدانًا ، ثلاث أرباعها بمنطقة الدلتا ، وذلك لمعالجة انهيار التربة الناتج عن تواجد مياه زائدة فى باطنها دون صرف ذلك عن طريق إنشاء مضخات لسحب المياه الزائدة للاستفادة بها بعد معالجتها لرى المناطق الواطئة ، كذا الاستعانة بها فى مناطق الرى الدائم عن طريق توصيلها داخل أنابيب ، كذلك استبدال قنوات الصرف المكشوفة بقنوات صرف مغطاه وكان يلزم هذا المشروع تدريب مهندسين متخصصين بالاستعانة بالعون الفنى الأمريكى ، وفى مايو ١٩٥٢ قام أحد الخبراء التابعين لإدارة التعاون الفنى اتمام دراسة خرج منها بالتوصية بإمداد مصر بالعديد من الأجهزة الخاصة بقياس درجة الملوحة للتربة كى تساعد فى مشروع الصرف فى منطقة الدلتا العليا من خلال تصريف المياه الزائدة عن طريق الآبار[٢] .

وفى١٢مارس ١٩٥٣تم توقيع اتفاق بين وزارة الأشغال وإدارة التعاون الفنى لإقامة مشروعات تخدم سبل التنمية الاقتصادية في مصر، كتحسين وسائل الرى فى بعض المساحات المزروعة، وإيجاد مصادر لتوليد القوى الكهربائية، مع دراسة وضع المياه الجوفية فى مصر فى مناطق مختلفة، ومدى إمكانية إستغلالها للرى فى أراضى الحياض والأراضى الصحراوية، ودراسة مشاريع خاصة بالصرف وحصر الأراضى والموارد المائية، للتخطيط للتوسع الزراعى مستقبلا، وتدريب المصريين داخل مصر وخارجها للاشتراك فى تنفيذ هذه المشاريع على أن تشكل لجنة مشتركة للمتابعة وتقديم التقارير عقب الإنتهاء من أى مشروع، يبين ما أنجزَ والصعوبات التى واجهت المشروع، ويبدأ العمل بهذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها ويستمر العمل بها حتى آخر ديسمبر ١٩٦٠[٣] .

---

(١) الجمهورية الأعداد ١١٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢ ، ١٢٧ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٢ ، ١٤٨ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٤ ، ١٨٩ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٦م .

(٢) USNA, D.O.S., 874.00. TA/ 10-852 : Report from Am. Embassy, Cairo, regards the point IV program in Egypt, dated 8/10/1952, p.p. 20,24.

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٤ ، ملف ١٥/٤/٤٥ جـ٥ ، اتفاق عن برنامج التعاون الفنى في أعمال وزارة الأشغال العمومية بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الموقعة في ١٩٥٣/٢/١٢م .

كما استفادت مصلحة الطيران المدنى من العون الفنى الأمريكى وذلك بعقد اتفاقية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٤ مع إدارة التعاون الفنى الأمريكية ، وقعها عن الحكومة المصرية وزير الحربية ، القائد العام للقوات المسلحة وعن الحكومة الأمريكية أحد ممثلى إدارة التعاون الفنى وقضت الاتفاقية باستخدام خبراء أمريكيين فى أعمال اللاسلكى للعمل بمصلحة الطيران المدنى لصيانة المحطات اللاسلكية بالمطارات وتدريب الموظفين المصريين على أعمال هذه الصيانة كذلك إرسال بعثات من موظفى مصلحة الطيران المدنى الفنيين إلى أمريكا للتمرين على الخدمات الخاصة لجميع فروع أعمال المطارات[١] .

وتمثل أهم ما قدم من عون فنى تابع للنقطة الرابعة لمصر فى الاتفاق الذى وقع بين الحكومتين المصرية والأمريكية فى ١٩ مارس ١٩٥٣ لتنفيذ مشروع تطوير مناطق بمديرتى البحيرة والفيوم عُرف باسم البرنامج المصرى الأمريكى للتنمية الزراعية يبدأ العمل به من تاريخ توقيعه حتى نهاية ديسمبر ١٩٦٠ وتنفذ الالتزامات التى تفرض على الحكومة المصرية بمقتضى هذا الاتفاق عن طريق المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى وتلك المفروضة على الحكومة الأمريكية عن طريق إدارة التعاون الفنى ، على أن يشتركا فى جميع المراحل الخاصة بوضع الخطط والإدارة اللازمين لهذا البرنامج التعاونى وكل ما يتصل به من جميع أنواع النشاط يكون خاضعا لشروط الاتفاق العام الخاص بالتعاون الفنى الموقع بين الحكومتين فى ٥ مايو ١٩٥١[٢] .

وأهم ماجاء بمواد هذا الإتفاق إصلاح حوالى ٨٠٠٠٠ فدانًا من الأراضى الجديدة بمديرتى البحيرة والفيوم وإنشاء المساكن اللازمة للسكان والخدمات العامة ، كذا إسكان حوالى ١٦ ألف عائلة من المعدمين الزراعيين على الأراضى المستصلحة ومعاونة الجمعيات التعاونية الزراعية ماليا وماديا وإجراء التجارب عن أحسن وسائل الرى الاقتصادية وأساليب الإدارة ، وتوسيع نطاق الرى والصرف بالأراضى الجديدة ، وإنشاء المدارس المهنية وتدريب شباب الريف طبقا لظروف البيئة على أسس الزراعة العلمية وأساليب الرى الحديثة ، وتحسين صناعة وتسويق المنتجات الزراعية ، وتحسين مستوى الصحة العمومية عن طريق توفير البيئة الصحية السليمة والخدمات الطبية والتدريب ، وأيضا المساعدة فى تنمية الصناعات الصغيرة والحرف البدوية ، وتحسين وتنمية شبكة الطرق لتسهيل وسائل النقل بين المزارع والأسواق ، على أن يتم تمويل المشروع بتحمل الحكومة الأمريكية

(١) الجمهورية : العدد ٣٨٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٣١م .

(٢) أرشيف ديوان رئيس الجمهورية بالقبة : اتفاق برنامج التعاون الفنى لتنمية وتعمير مديريتى البحيرة والفيوم المؤرخ فى مارس ١٩٥٣م.

مبلغ ١٠ مليون دولاراً قابلة للتحويل للجنيه المصرى طبقا لسعر الصرف المتفق عليه مع صندوق النقد الدولى آنذاك وتساهم الحكومة المصرية بمبلغ ٥٤٥٠٠٠ جنيه مصرى وتودع تلك المبالغ بأحد المصارف المصرية للسحب منها للاتفاق على مراحل تنفيذ المشروع . كما اتفق على أن جميع مواد التموين والأجهزة والمعدات المشتراه للمشروع أو التى تقدمها أمريكا سواء كان ذلك مباشرة أو بمقتضى عقد مبرم مع هيئة عامة أو خاصة تُعفى من الرسوم الجمركية ورسم الاستيراد أو أية رسوم أو ضرائب أخرى عند دخولها مصر[١] .

ووافقت إدارة التعاون الفنى على تقديم مجموعة من الفنيين والاخصائيين للتعاون فى تنفيذ هذا المشروع ، وهم الذين كونوا أعضاء بعثة العمليات الفنية الأمريكية المعروفة United States Operation Mission U.S.O.M برئاسة مدير التعاون الفنى واشترط الحصول على موافقة الحكومة المصرية على إعضاء البعثة الفنيين المرسلين للقيام بالأعمال الخاصة بهذا المشروع ، واتفقت الحكومتان أيضا على أن تتولى إدارة تنفيذ المشروع هيئة مصرية أمريكية مشتركة أطلق عليها الهيئة المصرية / الأمريكية لإصلاح الريف Egyptian American Rural Improvement Service والتى يرمز إليها بالايريس EARIS على أن تكون الهيئة إدارة تابعة للحكومة المصرية ، ويكون رئيس مجلس الإنتاج القومى ومدير التعاون الفنى مديرين مشتركين لها . ويقوم مديرا الهيئة بتقديم تقرير سنوى للحكومتين يبينان فيه مدى نشاطهما فى اتمام بعض مراحل تنفيذ المشروع . وقد صدر بمصر قانون رقم ٤٠٨ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٣ بإنشاء تلك الهيئة[٢] .

وكان الغرض الرئيسى من إقامة مثل هذا المشروع هو العمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بمصر على أساس تنفيذ برنامج نموذجى واسع النطاق يهدف إلى رفع مستوى الحياة الريفية ، بمديريتى البحيرة والفيوم معتمداً فى ذلك على تنشيط الوعى الاجتماعى بين السكان وتعويدهم على الاعتماد على النفس ، ولم تكن مشاريع التنمية الريفية غير قائمة فى مصر من قبل ، بل كانت تسعى كل من وزارات الزراعة والاشغال العمومية والشئون الاجتماعية والمعارف فى إقامة العديد من الأنشطة التى تهدف إلى تحسين الأوضاع فى القرى ولكن كان ينقصها إيجاد

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٤ ملف ١٥/٤/٤٥ جـ٥ اتفاق برنامج التعاون الفني لتنمية مديريتي البحيرة، والفيوم المعقود بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٩م .

(٢) أرشيف ديوان رئيس الجمهورية بالقبة .. اتفاق برنامج التعاون الفنى لتنمية وتعمير مديرتى البحيرة والفيوم المؤرخ فى مارس ١٩٥٣ . The Permanent Conncil for the development of National production. The U.S. operation mission to Egypt point IV. p. 577/1.

تنسيق بين أعمال تلك الوزارات لإعداد برنامج موحد شامل للتنمية الريفية ، وهذا ما هدفت إلى تحقيقه هيئة الابريس من خلال برنامجها التعاونى[١] .

وقد وقع اختيار هيئة الأيريس على منطقة أبيس الواقعة جنوب شرق مدينة الإسكندرية بأقليم البحيرة التابع لمركز كفر الدوار للعمل بها ، وهى تشغل مساحة ٢٤٠٠٠ فدانًا مملوكة للحكومة المصرية ، يحيطها من الشمال والشرق والجنوب أراضى زراعية ، وتمتد غربا لتشمل جزء من بحيرة مريوط القريبة من أراضى مزروعة ولهذه المنطقة ميزة اقتصادية لقرب موقعها من مدينة الإسكندرية ومن بين العناصر الهامة التى تبرز تلك الميزة امتدادها من مناطق العمران والمصانع بضواحى مدينة الإسكندرية ، مما يجعلها مؤهله لأن تكون مصدراً هامًا لإمداد أسواق الإسكندرية بالمنتجات الحيوانية والخضروات والفواكه وذلك عن طريق التنمية والتوسع فى استخدام الوسائل الحديثة للإنتاج الزراعى بها ، وبهذه الكيفية يمكن لمنطقة أبيس أن تكون مصدراً لإمداد الإسكندرية بكافة إحتياجاتها الاستهلاكية ، وما يتبقى عن حاجة الاسكندرية الاستهلاكية يسوق فى مناطق أخرى خارجها ، وكان من المحتمل تصديرها للخارج إذا ما توفرت بها وسائل حفظ الأغذية الحديثة ، نظرا لأن منطقة أبيس كانت تعد جزءا من بحيرة مريوط التى كانت تستقبل صرف أقليم البحيرة بأكمله والذى احتوى على مياه مالحة ، لذا كان لهذه الإملاح تأثير كبير على التربة بالمنطقة على مدار السنين وعقب تجفيف أراضى المنطقة وإجراء التحاليل ظهرت محتويات الأملاح فى التربة مما تطلب عملية غسل للتربة من الملوحة الزائدة واستصلاحها بعد ذلك مما كلف الهيئة بذل الجهد الكبير ، ولقد اهتمت هيئة الابريس بإنشاء قنوات للرى والصرف كى تتمكن من البدء فى استصلاحها وزراعتها بالطرق الحديثة المتنوعة[٢] .

ولما كان قد سُمح لأقليم الفيوم بكميات إضافية من المياة تكفى لرى ١٣٠٠٠ فدانًا من الأراضى الجديدة ، قد وقع الاختيار على ٦٠٠٠ فدانًا فى منطقة قوته التى تقع جنوب بحيرة قارون ، ٧٠٠٠ فدانًا فى منطقة كوم أوشيم الواقعة فى الشمال الشرقى من البحيرة ، بعد ما أثبتت الأبحاث التى أُجْرِيَتْ على التربة فى أقليم الفيوم أن هاتين المنطقتين هما أنسب المناطق للاستصلاح بالأقليم ولوقوع المنطقتين بالقرب من القنوات الرئيسية بالأقليم فكان من الممكن إجراء التوسعات

---

(١) ارشيف ديوان رئيس الجمهورية بالقبة ، اتفاق برنامج التعاون الفنى لتنمية وتعمير مديرتى البحيرة والفيوم المؤرخ فى مارس ١٩٥٣، Reports and Actions based on the varions Committees regarding majer contributions expected from the EARIS Program, p.p. 440/6 , 441/7.

(٢) Reports from U.S. Operations Mission to Egypt (Point IV), p. 579/4.

اللازمة على تلك القنوات بتكاليف معقولة . ولكن هذه المناطق المختارة فى غالبيتها أراضى صحراوية شديدة الإنحدار ، تقدمت هيئة الايريس فى أقليم الفيوم بمشروع يقضى باستخدام نظام القنوات المبطنة لتقليل تسرب المياه وفقدان جزء منها فى باطن الأرض[١] .

وقد مرّ المشروع التعاونى للتنمية الزراعية الذى عرف بالايريس نسبة إلى الهيئة التى قامت بإدارته بعده مراحل ، الأولى اعتبرت مرحلة المناقشات حول التخطيط المبدئى واستمرت من عام ١٩٥١ حتى الوصول إلى أتفاق فى أوائل ١٩٥٣ ، والثانية شملت مرحلة التخطيط المفصل وبداية التنفيذ ، بدأت من تاريخ توقيع الاتفاقية حتى سحب أمريكا لبعثة العمليات الفنية فى نوفمبر عام ١٩٥٦ عقب حرب السويس[٢] . وقد وضعت التقديرات المبدئية للمشروع على أساس استصلاح ما مساحته ٣٣٥٠٠ فدانًا منها ٢٤٠٠٠ فدانًا فى منطقة أبيس وهى منطقة المستنقعات ، ٦٠٠٠ فدانًا فى منطقة قوته ، ٣٥٠٠ فدانًا فى منطقة كوم أوشيم وهما منطقتان صحراويتان ، كما قدر إنشاء ثمانى قرى نموذجية فى أبيس واثنتين فى قوته وواحدة فى كوم اوشيم ، تحتوى كل قرية على خمسمائة منزل ريفى ومدرسة نموذجية ومستشفى ومركزا اجتماعيا يضم مسجد ونادى ، هذا بالإضافة إلى رصف الطرق المؤدية إلى تلك المناطق والاخرى التى تربط القرى بعضها البعض ، ومدّ تلك المناطق بالمياه النقية ، كما تقرر أنه عقب الإنتهاء من استصلاح وتنمية حوالى ٧٠٪ من الرقعة المطلوب استصلاحها تبدأ عملية توزيع الأراضى على الفلاحين بواقع خمسة أفدنة لكل أسرة بالإضافة إلى منزل ريفى متطور ملحق به حظيرة للحيوانات بمدخل مستقل[٣].

وحيث أن الهدف الأساسى الذى كانت ترمى إليه هيئة الأيريس من وراء استصلاح الأراضى الجديدة هو إسكان وتمليك عدد كبير من العائلات الزراعية المعدمة بالأراضى المستصلحة وتحويلهم من أجراء زراعيين إلى ملاك أراضى ، فقد شكلت الهيئة لجنة عامة أطلق عليها لجنة اختيار المنتفعين وتمليكهم وقد وضعت هذه اللجنة معايير لاختيار هؤلاء المنتفعين قررت أن يكون توزيع سدس الأراضى المستصلحة على العمال الذين اشتركوا فى عمليات الاستصلاح وباقى مساحة الأرض توزع على أشخاص يتم اختيارهم من القرى المزدحمة بالسكان المجاورة لمناطق الاستصلاح ، وعلى أن يكونوا من العاملين بالزراعة لمدة لا تقل عن سنتين ، خالين من الأمراض المعدية ويحدد

---

(١) Ibid : p. 580/6.

(٢) Johnson, Pamela, R. & others : Egypt . The Egn - American Rural Improvement Service, Point IV project, 1952-1963, U.S. Agency for International Developement, 1983, p. D-6.

(٣) El Naggar, Said : Foreign Aid to U. A.R., Institute of National planning, U.A.R.,Cairo, 1963, p. 40.

عمر رب الاسرة المنتفعة بين خمسة وعشرون وخمسة وأربعون عاما ، وألا يزيد عدد أفرادها عن ستة أشخاص ولا يوقع المنتفع عقد ملكية الأرض إلا بعد انقضاء عام كفترة تمرين يعتبر فيها مستأجرا للأرض ، ويكون للمنتفع حق التصرف فى ملكه بعد مضى ثمانى سنوات من امتلاكه لها وبعد سداد الاقساط المستحقة عن هذه السنوات بشرط أن يكون المشترى أهلا لهذه الملكية[١] .

ومن أهم ماقامت به هيئة الأيريس من إنجازات فى المرحلة التى امتدت من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٦ تمثلت فى وضع خطط تنموية لجميع المشروعات بما فيها الدراسات الهندسية والتصميمات التفصيلية للعمل ، وتدريب العاملين على اكتساب الخبرة فى تشغيل الآلات الثقيلة والالات الزراعية الحديثة ، كذا إقامة ورش للإصلاح فى منطقتى أبيس وقوته وتدريب العمال على صيانة آلالات بها ، وإعداد برامج لجعل العون الزراعى فعال عن طريق تدريب الفلاحين على اختيار أنسب التقاوى واكتساب خبرة للعناية بتربية الماشية والدواجن ووضع برامج لتحديد مواعيد الزراعة وأخرى لتنظيم التعاونيات بالقرى وإنشاء مخازن تعاونية تحفظ بها المحاصيل ؛ لامكان الحصول بضمانها على القروض اللازمة لشراء الماشية والدواجن ، هذا فضلا عن إقام استصلاح أراضى منطقة أبيس بالكامل . وأصبح ١٣٠٠٠ فدانٌ منها فى عداد الأراضى المنتجة ، كذا الانتهاء من تشييد قريتين بالمنطقة بالكامل احتوت على ٩١٠ منزلا ريفيا ، كما تم تسكين حوالى ٦٠٠ عائلة بها مُنحوا عقود الملكية وأهلوا على التعايش فى هذا المناخ الجديد ، أما عن منطقة قوته فقد تم الانتهاء من استصلاح مساحة تقدر بـ ٣٠٠٠ فدانًا وهى تشغل نصف المساحة التى كان مُقدراً استصلاحها وكان العمل على وشك الانتهاء من إعداد قرية مكتملة بتلك المنطقة توطئة لتسكين الفلاحين بها وبالنسبة لمنطقة كوم أوشيم فقد بدأت الاعمال الرئيسية الخاصة ببناء قرية بها[٢] . ومن المفهوم ضمنًا أن العمليات الخاصة باستصلاح الأراضى بهذه المنطقة قد تم الإنتهاء منها ؛ إذ أنه ليس من المنطقى البدء فى إنشاء قرية قبل الأنتهاء من أعمال استصلاح الأراضى .

وبإلقاء نظرة عامة على مشروع الأيريس يتبين أنه من أنجح مشروعات العون الفنى الأمريكى التابع للنقطة الرابعة التى قدمت لمصر خلال فترة الدراسة إذ أنه من المشروعات التى تحققت فى زمن معقول ورغم ما يقال من أنه قد فشل من وجهة النظر السياسية لتأثره بالتقلبات فى العلاقات

---

(١) The Permanent Council for the development of National Production, The U.S. operation Mission to Egypt, Point IV, p.p. 595/19, 596/20.

(٢) Progress Report EARIS Division, USOM/E, 1953 - 1956, p. 642/1 , El Naggar Said; Op. Cit., p.p. 40-41.

السياسية بين البلدين ، إلا أنه قد نجح فى خلق جو من العلاقات الودية - التى لم تتأثر بالعلاقات السياسية المضطربة - بين من عملوا فى المشروع من الأمريكيين والمصريين ، وإذا ما قُيم المشروع من الناحية الإنتاجية أو غلة الفدان فإنه يعتبر من المشروعات الناجحة بالرغم من أن تأثيره على المستوى القومى للإنتاج الزراعى فى مصر كان محدودا : إذ أن مساحة الأراضى المستصلحة تمثل نسبة صغيرة بالقياس لما تم استصلاحة فى مصر فى الفترة التى تلت قيام الثورة . وأما مقاييس نجاحه فتمثلت فى استخدام الميكنة الفنية فى الاستصلاح عن طريق الاستعانة بالآلات المقدمة من هيئة الأيريس والتى احتذى بها فى مشروعات استصلاح أخرى فى أراضى جديدة ، كما أن نموذج الملكيات الصغيرة التى اتبع فى مشروع الأيريس تم تطبيقة فى مشروعات أخرى قامت بها الحكومة المصرية بالاشتراك مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، كذا استخدام البذور المنتقاه للعمل علي زيادة غلة الفدان فى تلك الأراضى المستصلحة ، وبالنسبة لتأثير المشروع على الدخل والثروة للمنتفعين ، فلما كانت الثروة والدخل تحددان فى مصر على أساس الملكية الزراعية فقد نجح المشروع فى رفع الدخل للاشخاص المنتفعين به ونقلهم من فئة المعدمين إلى فئة صغار الملاك الزراعيين بتمليكهم قطعة أرض ومنزل وفى الوقت الذى كانت تتراوح فيه الملكيات الصغيرة فى مصر فى ذلك الوقت بين ٢ . ١ ، ٩ . . فدانًا كانت ملكية هؤلاء المنتفعين تصل إلى خمسة أفدنة ، هذا بالإضافة إلى ما حققه المشروع من تأثير على مستوى الصحة العامة للمنتفعين به بتوفيره المسكن الصحى المزود بالمياه النقية للشرب والصرف الصحى إلى جانب حظائر للماشية يتوافر بها الشروط الصحية ، هذا بخلاف تقديم الخدمات الصحية لهم عن طريق إقامة المستشفيات والمراكز الصحية المزودة بالإمكانات والخبرة اللازمة[١] .

ثانيا: العون الاقتصادى:

تمثل هذا النوع من العون فى عون مالى ينقسم إلى : منح وقروض ، وعون سلعى يتكون من فائض المحاصلات الزراعية الأمريكية وبعض السلع الأخرى و قد قدم عن طريق الحكومة الأمريكية أو الهيئات الأمريكية الخاصة . وقبل تناول هذين النوعين من العون بالتفصيل يجدر الإشارة إلى سعى بريطانيا للاشتراك مع أمريكا فى رسم سياسة مشتركة للمساعدات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وخاصة مصر وأوجه الاتفاق والخلاف بينهما .

فبدءًا من عام ١٩٤٧ أخذت سياسة بريطانيا التقليدية تجاه منطقة الشرق الأوسط فى التغير،

---

(١) Johnson, Pamela, R. & others : Op. Cit., p.p. 4, 9, 13, 21, D30.

وذلك لشعورها بتفوق أمريكا وإدراكها أن دول المنطقة إن آجلا أو عاجلا ستنال الاستقلال ، فعليها أن تغير من سياستها وتسعى للاتفاق مع أمريكا للتعاون معها لرسم سياسة مشتركة تجاه الشرق الأوسط لمواجهة حكومات تلك المنطقة دون التدخل فى الشئون الداخلية لتلك الدول مع علمها أن تلك السياسة قد تُواجَه بالمعارضة الشديدة من قبل حزب العمال البريطاني[١] . ففى ذات العام دارت مشاورات بين وزير الخارجية البريطانى ونظيره الأمريكى أثناء محادثات البنتاجون - التى تناولت التعاون العسكرى والاستراتيجى بين البلدين - أوضح له خلالها الوزير البريطانى أن الشرق الأوسط فى حاجة إلى تنمية اقتصادية للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلى لتلك الدول ولوقف النمو الثورى والتدخل الشيوعى وأن تلك التنمية فى حاجة إلى دعم اقتصادى خارجى كبير ، وأن بريطانيا لن تتمكن بمفردها من تقديم هذا الدعم الذى يعد مجالا خصبا للتعاون الإنجليزى / الأمريكى فى تلك المنطقة وكنتيجة لتلك المشاورات اتفق بصفة مبدئية أن تقدم أمريكا وبريطانيا العون الاقتصادى للشرق الأوسط على أن يرتبط ببرنامج الانعاش الأوربى وعلى أن يقع العبء الأكبر للتنمية الاقتصادية على عاتق شعوبها[٢] .

وقد رأت أمريكا أنه فى ضوء وضع بريطانيا الضعيف اقتصاديا فمن الضرورى الحصول على بعض الامتيازات الاقتصادية لها فى دول الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت مقابلة رغبات الإنجليز للتعاون معها حتى لاتفكر فى الانحياز إلى خط سياسى آخر كالتعاون مع دولة عظمى أخرى والذى إن تم بالطبع فانه سيكون فى غير مصلحة أمريكا ، ولكن رأى مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية أنه من غير المفضل لأمريكا خلال تعاونها مع بريطانيا الاشتراك فى المساهمة لتقديم مساعدات لدول الشرق الأوسط عن طريق المكتب البريطانى للشرق الأوسط B.M.E.O الذى تأسس كثمرة لمركز تموين الشرق الأوسط بعد حَلّه ؛ إذ أن العون المقدم عن طريق هذا المكتب غير كاف أو فعال وغير محبب لدى شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وليس من مصلحة أمريكا الارتباط به فى إطار التعاون البريطانى الأمريكي[٣] .

- فقدمت أمريكا العون الاقتصادى لمصر فى الفترة السابقة لقيام الثورة على نطاق ضيق لم يتعد سوى منحها قرض فى عام ١٩٤٧ - سيأتي الحديث عنه فيما بعد - وعقب قيام الثورة

---

(١) F.O. 141/1222 : W 1124 / 5 / 47, Minute Sheet dated 23/5/1947, p.p. 1-2.

(٢) Goodfried, Nathan : An American development policy for the third world, p.p. 268-269, 273 - 274.

(٣) FRUS., Diplomatic papers, 1947, Vol. V : Memo prepared by the Department of State., 1947, p.p. 516, 537.

المصرية تقدمت الحكومة المصرية بطلب للحصول على عون اقتصادى وعسكرى من أمريكا وما أن وصل إلى علم الدوائر البريطانية مضمون هذا الطلب المصرى حتى تقدمت السفارة البريطانية بالقاهرة ، باقتراحات للسفارة الأمريكية بالقاهرة - توازنت مع تعليقات إيدن الخاصة بالعون لمصر - باستعداد بريطانيا لتقديم العون العسكرى لمصر على أن تقوم أمريكا بتقديم العون الاقتصادى لها ، لم تلق هذه الاقتراحات البريطانية قبولا لدى الأمريكيين الذين أكدوا للبريطانيين أن مصر تتوقع الحصول على العون العسكرى من أمريكا أسوة ببريطانيا ، كما تتوقع منهم العون الاقتصادى أيضا وأنه من الممكن لبريطانيا أن تساعد مصر اقتصاديا عن طريق تقديم جزء من الأرصدة المصرية المستحقة لها لدى بريطانيا بالدولار حتى تتمكن من شراء الأسلحة والمهمات التى تحتاج إليها وأن أمريكا لا ترغب أن تحل محل بريطانيا كممول رئيسى للسلاح لمصر ، إذ أن طلبات مصر من نوعيات الأسلحة محدودة وأنها قد طلبتها من أمريكا حيث أنها المصدر المتاح لديه تلك النوعيات، وفى نفس الوقت رفع السفير الأمريكى بالقاهرة طلبات العون الاقتصادى والعسكرى المصرى إلى وزارة خارجيته وحثُها على أنه إذا لم تلق تأكيدات أمريكا الاستجابة لتقديم مساعدات ملموسة لمصر فسيؤدى ذلك إلى عكس النتائج المرجوه، وحتى لا يصيب النظام الجديد فى مصر خيبة الأمل ويتعرض للهجوم من المتطرفين والوطنيين والشيوعيين، بيُن السفير أهمية منح مصر كلا العونين الاقتصادى والعسكرى لما سيحدثه من رد فعل إيجابى وتأثير نفسى لدى الشعب المصرى[١] .

وفى أوائل عام ١٩٥٣ دارت محادثات فى مصر بين مسئولى الدبلوماسية البريطانية والأمريكية حول منح أمريكا مساعدات اقتصادية لمصر انتهت بالتوصل إلى تفاهم بين الجانبين على أن أمريكا لن تقدم مثل هذه المساعدات لمصر حتى يتم الاتفاق بين مصر وبريطانيا حول مسألة جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس وحتى يتبين موقفها من الانضمام مع الغرب فى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط M.E.D.O ، وإن كل ما ستقدمه أمريكا لمصر فى ذلك الوقت هو مجرد مسكنات ، فعلى سبيل المثال كان هناك اقتراح فى وزارة الخارجية الأمريكية لتقديم عرض لشحنات من القمح لمصر تقدر قيمتها بمبلغ عشرة ملايين دولاراً تستفيد مصر من حصيلة مبيعاتها بالدولار فى إقامة مشروعات للتنمية كمشروعات تحسين الطرق والرى والصرف واستصلاح الأراضى بدلا من تقديم أى نوع من أنواع العون العسكرى فى ذلك الوقت[٢] .

---

(١) Ibid : 1952-1954, Vol ix : Telegram from the Am. Ambassador in Egypt to D.O.S., dated 3/12/1952, p. 1903. F.O. 371/96947 : Economic Assistance for Egypt, dated 1952,p.p. 1,3,4.

(٢) F.O. 371/102 843 : JE 11345/2, Report by R. Allen regards U.S. assistance to Egypt, dated 15/1/1953, p. 1.

ونظراً لاستمرار أمريكا فى عدم تقديم مساعدات اقتصادية لمصر ، لعب أعضاء السلك الدبلوماسى المصرى فى أمريكا دوراً فى حثّ المسئولين الأمريكيين على عدم ربط تقديم أمريكا مساعدات اقتصادية لمصر بموضوع الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا حول قاعدة القناة ، ففى لقاء عُقدَ بين مستشار السفارة المصرية بواشنطن مع أحد مسئولى قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية أوضح له الأخير أن أمريكا ليس لديها مانع من تقديم معونات اقتصادية وعسكرية لمصر ، لكن عدم وصول مصر لاتفاق مع بريطانيا حتى النصف الثانى من عام ١٩٥٣ قد حدّ من تلك المعونات فما كان من المستشار المصرى إلا أنه أوضح للمسئول الأمريكى خطورة ربط موضوع المعونات بضرورة الاتفاق مع بريطانيا حول الجلاء إذ أن هذا يمكن أن تستغله الشيوعية للإساءة إلى العلاقات المصرية الأمريكية[١] .

ومع نهاية عام ١٩٥٣ رغبت أمريكا الأعلان عن تقديم مساعدات اقتصادية للدول العربية بما فيها مصر تبريرا لإعطائها مساعدات لإسرائيل ، هذا ما بعث به وزير الخارجية الأمريكى فى رسالة إلى نظيره البريطانى أوضح له فيها أنه بعد أن كانت المساعدات لمصر قد أرجئتْ حتى تُسوَى مشكله قاعدة قناة السويس ، وبما أن تلك المشكلة لم تسو بعد ، وقد طالت دون حلّ ، وأن عدم تقديم مساعدات لمصر قد يؤثر على العلاقات الأمريكية مع باقى الدول العربية فإن أمريكا ترى فى ذلك الوقت أن تعلن عن تقديم مساعدات اقتصادية لمصر ما لم ير الوزير البريطانى أن هناك بادره أمل فى حل تلك المشكلة والوصول إلى اتفاق بخصوصها ، وأنه على استعداد لإرجاء الأعلان لفترة حتى يقف على رأيه فى ذلك الموضوع مع الأخذ فى الاعتبار أن تأجيل تقديم العون إلى الأبد أمر غير ممكن وأنه شخصيا يوافق على تأجيل العون حتى يتم توقيع الاتفاق بين مصر وبريطانيا ولكن مستشاريه لا يوافقوه على تلك السياسة وينصحوا بأن إعطاء العون لمصر فى ذلك الوقت قد يشجع مصر على العودة إلى مائدة المفاوضات مع بريطانيا مرة أخرى لتسوية النقاط التى مازالت معلقة بينهما فأفاد الوزير البريطانى لزميله الأمريكى بأن بريطانيا ترى تأجيل إعطاء العون الاقتصادى لمصر مبررا ذلك بأن أى تلميح أمريكى لتقديم العون سوف يظهر أن هناك خلافًا بَيّنًا ، بين السياسة الأمريكية والبريطانية ويشجع المصريين على اتخاذ موقف متشدد فى المفاوضات الخاصة بقاعدة القناة وربما يؤدى إلى عدم الوصول إلى اتفاق ، أى أنه لن يكون فى صالح البلدين[٢] .

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة ٧٠٠ ملف ٥٠٣ /١/٧ جـ٦ (سرى) ، تقارير سفارة ج.م.ع بواشنطن بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٤.

(٢) F.O. 371/102843 : Je 11345 / 8G. 10. dated 17/11/1953 . 22/12/1953.

وفى أوائل عام ١٩٥٤ صرح أحد مسئولى الخارجية الأمريكية للسفير المصرى بواشنطن فى حديث دار بينهما أن أمريكا لن تقدم عون اقتصادى أو عسكرى لمصر إلا بعد إتمام التسوية مع بريطانيا مبررا ذلك أن إعطاء معونة لمصر قبل التسوية يُغضب الانجليز ويعدونه تأييد أمريكى للجانب المصرى فى موقفه من المفاوضات ، وقد أجاب المسئول المصرى بأن أمريكا تقدم المعونة بموجب قانون الأمن المتبادل وكطلب وزارة الخارجية الأمريكية وموافقة الكونجرس الأمريكى عليه لكل الدول ، ولا مبرر لتعليق تلك المعونة لمصر بإتمام الاتفاق مع بريطانيا وأن استعمال أمريكا للمعونة الأمريكية كسلاح للضغط على مصر يُسىء إلى أمريكا ، وأن جميع المكاتبات التى تبُودلتْ بين البلدين من قبل لم تنص على اشتراط منح العون بتوقيع اتفاق مع بريطانيا بل كان من المفهوم أن أمريكا ستقدم لمصر مزيد من العون الخاص بعد إتمام التسوية مع بريطانيا عندما تؤول مسئولية القاعدة إلى مصر ،لما ستتحمله من أعباء إضافية[١] . وليس معنى هذا أن أمريكا قد إنصاعت لاتجاهات السياسة البريطانية تجاه مصر بل أن اتخاذها لقرار تأجيل المساعدات لمصر نابع من محاولتها إحداث توازن بين الحفاظ على مصالحها فى دول الشرق الأوسط والحفاظ على علاقتها مع حليفتها الرئيسية فى المعسكر الغربى بريطانيا ولما كانت أمريكا قد قدمت معونات اقتصادية كبيرة لإسرائيل بينما منعتها عن مصر والدول العربية لفترة ما ، حاولت تقديم بعضها لبعض الدول العربية حتى لاتُتهم بأنها تحابى إسرائيل على حساب العرب ، فقدمت فى أوائل عام ١٩٥٤ بعض معونات للعراق والسعودية ، وأن اختيارها لهاتين الدولتين على الأخص من بين الدول العربية لدليل على مدى حرصها على الحفاظ على مصالحها البترولية فيها[٢] . وهكذا استمرت أمريكا فى سياستها نحو حجب المعونة الاقتصادية عن مصر حتى نهاية عام ١٩٥٤ حين سُوِيَتْ مشكلة القناة بين مصر وبريطانيا .

العون المالى على شكل منح :

حصلت مصر على منح مالية من أمريكا فى نهاية عام ١٩٥٤ ، وقد استغرق اتخاذ أمريكا قرار بتقديم مثل هذا النوع من العون لمصر زهاء عامين . فمنذ أن تقدمت مصر بطلب للعون الاقتصادى من أمريكا عقب قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ تباينت الآراء فى الأوساط الأمريكية المختصة حول ما إذا كان من المفضل إعطاء مصر منحه اقتصادية لاترد بالكامل أم تتضمن جزءا فى

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٦٩٨ رقم ١/١٧/٢٠٧ جـ٧(سري جدا) ، خطاب السفارة بواشنطن إلى وزير الخارجية بتاريخ ١٩٥٤/١/١٨.

(٢) نفس المصدر : نفس المحفظة والملف والسنة ، بتاريخ ١/٢١.

شكل قرض واجب السداد ، كما أثيرت عدة مناقشات حول قيمة المنحه وشروطها وموعد تقديمها .

ففى أوائل عام ١٩٥٣ رأت وزارة الخارجية الأمريكية بناء على مذكرة من الرئيس الأمريكى اعتبار مصر مفتاحا لتقوية وضعها فى العالم العربى . وفى ضوء ذلك رأت أن تقديم عون اقتصادى لمصر سيكون من أنجع الوسائل لتحقيق هذا الهدف ، فحثت مدير إدارة الأمن المتبادل ومسئولى إعداد الميزانية الأمريكية بتخصيص مبالغ تقدر بـ ٤٠ مليون دولاراً تقدم فى شكل منحه اقتصادية لمصر عام ١٩٥٤ فضلاً عما يقدم لها من عون فنى وفى نفس الوقت أفاد أحد مسئولى قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية أن السفير الأمريكى بالقاهرة لا يحبذ أن تعد أمريكا مصر بمعونات اقتصادية لن تقدم لها فى ذلك الوقت - ١٩٥٣ - بل تبدأ فى التشاور بشأنها عندما تكون مستعدة لتقديمها فعلا ، كما يرى أن المساعدات الاقتصادية وحدها لاتكفى لتخلى الدول العربية عن موقفها السياسى تجاه الاستعمار[١] . كما بينت أيضا وزارة الخارجية الأمريكية أنه لكى يتعزز طلب مصر الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية لابد أن تطمئن أمريكا بأن مصر تستشعر الخطر الروسى وأنها ستقف إلى جانب الغرب لمواجهة هذا الخطر وأنها لا تفكر فى اتباع سياسة الحياد ، كذلك لاتمانع أمريكا فى ميثاق الضمان الجماعى العربى كوسيلة للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، لكنها ترغب في أن يتم عقد اتفاق بينهم وبين أمريكا للدفاع عن المنطقة ، هذا ما أوضحه للسفير المصرى بواشنطن أحد مسئولى وزارة الخارجية الأمريكية أثناء حديث دار بينهما بخصوص العون الأمريكى الاقتصادى لمصر لإحاطة حكومته بهذا المفهوم[٢] .

وباعتبار أن وزارة الخارجية الأمريكية من أكثر الجهات التنفيذية المعنية بوضع الأطر لسياسة العون الأمريكى الخارجى ، فقد دارت مشاورات بين مسئولى تلك الوزارة حول أسس السياسة الارشادية التى يجب اتباعها نحو العون الاقتصادى لمصر ، وخرجوا من تلك المشاورات بأن الهند تتبنى مبدأ الحياد وتشجع الدول العربية وخاصة مصر - قلب العالم العربى - للسير فى هذا الاتجاه، وأن المتطرفين سياسيا فى مصر يشجعون الانضمام إلى هذا المبدأ ، فعلى أمريكا أن تحاول تشجيع مصر على الانضمام للغرب ووأد فكرة الحياد التى تدور فى العديد من الدوائر المصرية عن طريق تأييد وتدعيم برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تتبناه حكومة الثورة وذلك بتقديم المساعدات الاقتصادية لمصر التى تعانى من سوء توزيع الثروة بها ، إذ أن فئة قليلة من الشعب المصرى تمتلك

(١) USNA. D.O.S., 611. 74/4. 2853 - C.S/ 4 : dated 28/4/1953, p.p. 1-2.

(٢) أوراق السفير أحمد حسين (غير منشورة) : رسالة من السفير إلى وزير الخارجية المصرى رقم ٥١ (سرى) ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٣/٥/٦.

معظم الثروات في حين أن الغالبية بها من العمال والفلاحين يعيشون فى مستوى معيشى منخفض[١] .

ومن منطلق تلك الأهمية لوزارة الخارجية الأمريكية فإنه عندما نما إلى علم السفير المصرى بواشنطن فى أغسطس عام ١٩٥٣ أن أمريكا تزمع تخصيص مبالغ للعون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط ، وحيث أن تلك المبالغ من الضآلة بحيث تفى باحتياجات دول تلك المنطقة ، فقد حرص السفير على الالتقاء بأحد مسئولى الوزارة - الذى كان ينوى السفر لبعض دول المنطقة منها مصر للتشاور مع ممثلى أمريكا بها - لتوضيح وجة نظر مصر التى تقضى بأهمية تركيز الجهود الأمريكية فى منح العون لدولتين أو ثلاث من دول المنطقة المهمة والحساسة والأكثر احتياجا مع تخصيصها داخل تلك الدول فى بعض المشاريع الهامة حتى تظهر فاعلية العون الأمريكى ويبّن له أن لدى مصر بعض المشروعات المدروسة التى تحتاج لمثل هذا النوع من العون[٢] .

ولم تتلق مصر أى نوع من المساعدات الاقتصادية من أمريكا حتى أواخر عام ١٩٥٣ ، مما دعا سفير أمريكا بالقاهرة أن يبعث إلى وزير خارجيته فى تلك الفترة يعلمه بأنه لا يمكن إنكار أن مصر لازالت عند موقفها العدائى من حليفتهم الرئيسية بريطانيا وأن موقفها يتسم بالعداء أيضا لفرنسا وحلف شمال الأطلنطى ، وهذا ما يدعو أمريكا إلى التحفظ فى تقديم منح اقتصادية لمصر، ولكن هذا سيؤثر بالطبع على العلاقات المصرية / الأمريكية وخاصة أنه فى الشهور الأخيرة بدأت تقل ثقة المصريين فى التعاون الأمريكى ، ويعزى هذا إلى أن الشعب المصرى بصفة عامة والمجموعة الحاكمة بصفة خاصة لم تر منذ قيام الثورة إلا مجرد وعود أمريكية بالمساعدة الاقتصادية وأن أمريكا حتى ذلك التاريخ لم تقدم أية مساعدات ملموسة لمصر ، ويوصى السفير الأمريكى بأن تعيد أمريكا تقييم موقفها تجاه سياسة تقديم منح اقتصادية لمصر[٣] .

ونظراً لأهمية سياسة أمريكا الاقتصادية الخارجية فى علاقاتها مع الدول ، رأى الرئيس الأمريكى (فى عام ١٩٥٣) تشكيل لجنة من بعض المتخصصين الاقتصاديين الأمريكيين برئاسة كلارنس راندال - عرفت بلجنة راندال - والتى سبق لها دراسة مد العمل بقانون الاتفاقات التجارية

---

(١) USNA. D.O.S., 611 - 74/7 - 953 : From Sanger to schwinn, propesed basic policy guidance on Egypt dated 9/7/1953, p.1.

(٢) أوراق السفير أحمد حسين (غير منشورة) : رسالة السفير إلى وزير الخارجية المصرى رقم ١٠٢ (سرى) ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٤.

(٣) USNA. D.O.S., 611. 74/9 - 453 : Letter from Caffery to the S.O.S. dated 4/9/1953, p.1

المتبادلة كما سبق ذكره ، لدراسة أوضاع تلك السياسة وخرجت تلك اللجنة من دراستها الخاصة بالعون الخارجي الأمريكي بتوصيات تفيد أنه يجب على أمريكا أن تحدّ من العون الاقتصادي الذي يُقدم في شكل منح ، وأن تقتصر المنح على المعونات الدفاعية وأنه من المفضل أن يقدم العون الاقتصادي في صورة قروض ، وأنه لا بأس من تقديم عون فني للدول دون تكاليف كبيرة[١] ومع أنه قد زاد الاتجاه داخل الأجهزة التنفيذية والتشريعية الأمريكية الذي يميل نحو تقديم العون الاقتصادي في شكل قروض عنه في شكل منح بتأثير توصيات لجنة راندال ، إلاأنه عقب توقيع مصر الاتفاق مع بريطانيا حول قاعدة السويس قررت الحكومة الأمريكية تقديم معونات اقتصادية لمصر غير مشروطة ، بانضمامها إلى حلف غربي في حدود برنامج طويل الأجل لتقوية مصر على سنوات عديدة قادمة[٢] .

وبناء على موافقة أمريكا على منح مصر معونة اقتصادية ، عُقِدَ اجتماع بين ممثلين عن الحكومة المصرية والأمريكية في ٣١ اغسطس عام ١٩٥٤ لمناقشة موضوع المعونات الاقتصادية التي تحتاجها مصر من أمريكا لتنمية بعض مشروعاتها الاقتصادية فقدم الجانب المصري برنامج مبدئي للمشروعات المطلوب تنفيذها على مدى عشر سنوات يتضمن مشروع للطرق والكباري وآخر للسكك الحديدية وثالث للتليفونات والتلغرافات ورابع للملاحة الداخلية وخامس لتحسين وسائل الري والصرف ، والتي ستتعهد الحكومة بإقامتها ، إلى جانب مشروعات أخرى سيتم تنفيذها عن طريق شركات خاصة ، وكان المقرر أن تصل التكلفة الإجمالية لتلك المشروعات نحو ٣٥٤ مليون جنيهًا ، أدرجت مصر منها مبلغ ٤٢ مليون جنيهًا في موازنة عام ١٩٥٤ لمقابلة جزء من احتياجات هذه المشروعات ، وأنها في حاجة إلى عون اقتصادي من أمريكا للمساهمة في تلك المشروعات[٣]. ومع استعداد أمريكا لإعطاء عون اقتصادي لمصر إلا أن مسئولي العون الخارجي الأمريكي قد فشلوا في سبتمبر عام ١٩٥٤ في إيجاد التكييف القانوني له ؛ لكي يتمشى مع قوانين العون الأمريكي رغم موافقتهم على إعطاء مصر منحه تقدر بـ ٤٠ مليون دولاراً ، مما دعا أحد مسئولي الخارجية الأمريكية إلى إرسال رسالة للسفير الأمريكي بالقاهرة يُوصيه فيها بطمأنه المصريين بأن أمريكا ستعاونهم في المشروعات السابق التشاور بشأنها في حدود هذا المبلغ لحين الانتهاء من

(١) البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، ١٩٥٤ ، ص ٥٤ .

(٢) أوراق السفير أحمد حسين (غير منشورة) : رسالة من السفير إلى وزير الخارجية المصري رقم ١٢٥ (سري) ٣/١١/٥ بتاريخ ١٩٥٤/٨/٣.

(٣) USNA. D.O.S., 774. S-MSP/9 - 254 : From Am. Embassy Cairo, to D.O.S. regards development assistance negtiation, dated 2/9/1954, p.p. 1-2.

إجراءات تخصيص العون المطلوب لمصر[١] .

وقبل الدخول فى اتفاق مع مصر حول منحها معونة اقتصادية أثيرَتْ بعض الآراء فى دوائر المسئولين الأمريكيين حول العون الاقتصادى لمصر المقدر بـ ٤٠ مليون دولاراً ، وعما إذا كان يُقدم فى شكل منحه بالكامل أم يتضمن جزءا منه يقدر بـ عشرة ملايين دولاراً فى شكل قروض واجبه السداد ، وقد رجح مسئولو قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكي- وهو من أكثر أقسام وزارة الخارجية معرفة بدول منطقة الشرق الأوسط واحتياجاتها - تقديم العون الاقتصادى لمصر بالكامل فى شكل منحه ، لأن تقديم جزء منه فى شكل قرض لن يكون مقبولا لدى المصريين وخاصة بعد أن استغرقت المناقشات وقتا طويلا لتحديد مبلغ العون . كما أبد السفير الأمريكى بالقاهرة وجه النظر هذه فى العديد من المكاتبات التى أرسلها إلى وزير خارجيته ، والتى أعلمه فيها أنه منذ المراحل الاولى للمفاوضات مع المصريين بشأن العون الاقتصادى الأمريكى رغبت مصر فى الحصول على منح للمساهمة فى التنمية الاقتصادية المصرية التى ستمتد لعدة سنوات مقبلة ، وأن القروض الأمريكية، حتى لو سُدِدَتْ بالعملات المحلية ، سوف تؤثر على مقدرة مصر على الاقتراض الداخلى والخارجى ، ولن تعد عونا حقيقيًا من أمريكا لها ؛ لأن هذا سيمثل عبئا على مصر[٢] .

وبعد أن توصلت الحكومتان المصرية والأمريكية إلى اتفاق للمعونة الاقتصادية تم التوقيع فى السادس من نوفمبر عام ١٩٥٤ فى القاهرة على اتفاقية عامة شاملة للعون الاقتصادى الأمريكى للتنمية عقب تبادل المذكرات بين وزير الخارجية المصرى (محمود فوزى) والسفير الأمريكى بالقاهرة كافرى Caffery ، تمنح مصر بمقتضاها منحه اقتصادية بمبلغ ٤٠ مليون دولاراً على أن تتحمل مصر جزءاً من تكاليف المشروعات المشتركة التى ستنفذ من خلال هذا العون ، وأن تكون هذه المساعدات مكملة لنشاط مصر فى ميدان التنمية الاقتصادية لا بديلا عنه ، وبذلك يكون الغرض من هذه المساعدات هو الأسراع بالتنمية الاقتصادية فى مصر ، وقد نصت الاتفاقية بين الطرفين على المساهمة الأمريكية فى إنجاز بعض المشروعات الخاصة بخطة التنمية الاقتصادية المصرية العشرية ، منها ما يتعلق بوسائل النقل وتحسين الطرق السريعة وعمل طرق بديلة وتوسيع ورصف بعضها . كذا الاشتراك فى مشروعات خاصة بالصحة العامة وأخرى لتوفير مياه الشرب النقية ومشاريع للرى والصرف وبعض الصناعات الجديدة وبموجب هذه الاتفاقية يُتاح أيضا للوزارات

(١) Ibid : MSP/ 8 - 3054 : From Smith (D.O.S) to Am. Embassy, Cairo. dated 4/9/1954, p.1

(٢) Ibid : MSP/10-2654 : From Hart, NE to Byroade NEA, regards Egn. Aid $ 40 million grant program). dated 26/10/1954, p.1 , MSP/9 - 954 : From Am. Embassy, Cairo, to S.O.S. dated 3/9/54, p.1.

المصرية الاتفاق مع بعثة العمليات الأمريكية القائمة فى مصر عقد اتفاقيات فرعية لتحديد المشروعات التى ستنفذ والتكاليف التى ستتحملها كلتا الحكومتين[١] . وفى الثانى والعشرين من ديسمبر من نفس العام صدر بمصر القانون رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٥٤ يقضى بالموافقة على الاتفاقية المعقودة بين الحكومتين المصرية والأمريكية بشأن المساعدات الاقتصادية والموقع عليها بالقاهرة فى ٦ نوفمبر عام ١٩٥٤ وعلى أن يعمل بها اعتبارا من تاريخ التوقيع[٢] .

وقد شكلت لجنة عليا مشتركة مصرية أمريكية برئاسة وزير المالية والاقتصاد المصرى فى يناير عام ١٩٥٥ لتنسيق عمليات المعونة الاقتصادية والإشراف على تنفيذها وما يستدعيه ذلك من إجراء مناقصات عامة دولية لشراء المواد الأولية والسلع اللازمة لهذه المشروعات ، ودراسة توزيع المعونة الاقتصادية المقدرة بـ ٤٠ مليون دولاراً على المشروعات التى حددتها الاتفاقية ، ووضعت اللجنة تقديرات أولية لتلك التوزيعات خص مشروعات السكك الحديدية منها تبلغ ١٦١٦٢٠٠٠ دولاراً لشراء فلنكات خشبية لتجديد ٢٥٠ كيلو متراً من السكك الحديدية وشراء معدات الورش وقاطرات ديزل هيدروليكية حديثة قوة ٢٠٠٠ حصان وشراء عدة عربات ركاب وبريد ونقل بضائع وخص مشروعات الطرق والكبارى مبلغ ١٠٠٨٦٠٠٠ دولاراً لشراء معدات وأجهزة حديثة لمركز التدريب المهنى للطرق والمزمع انشائه ومعدات لصيانه الطرق بوجه عام وتوسيع ورصف الطريق الزراعى بين القاهرة والإسكندرية فى المسافة بين كفر الدوار إلى الإسكندرية ورصف طريق أسيوط/سوهاج الذى يبلغ طوله ١٠٠ كيلو متراً ، كما خص مشروعات تعميم مياه الشرب مبلغ ٧٤٨٨٠٠٠ دولاراً لشراء مواسير حديد زهر ومستلزماتها كذلك خص مشروعات الموانىء والملاحة النهرية مبلغ ٤٣٢٠٠٠٠ دولاراً لشراء ثمانية جرارات للقنوات الملاحية وكراكه كبيرة للموانىء وغواصتين ولنشين قاطرين ، وهذا فضلاً عن تحديد مبلغ ١٤٤٠٠٠ دولاراً لورش وزارة الأشغال لشراء معدات لازمة لهذه الورش ، باقى قيمة المعونة والبالغ قدرها ٥٠٤٠٠٠ دولار تم تخصيصها لنفقات الإدارة المحلية[٣] . لم يتم استفادة مصر بالكامل بالمعونة الاقتصادية البالغ قيمتها ٤٠ مليون دولاراً على النحو الذى قدرته اللجنة فى أوائل عام ١٩٥٥ ، إذ أنه حتى عام ١٩٥٦ حصلت مصر على مبلغ ٢٥ مليون دولاراً فقط من أصل قيمة المنحة استهلكت منها مبلغ ٥,٢ مليون

---

(١) Ibid : MSP/ 11 - 954 : From Am. Embassy, Cairo, to D.O.S., Washington, Announcement of the signing of the cover Agreement economic development aid to Egypt, dated 6/11/1954, p.p. 1-2.

(٢) الوقائع المصرية : عدد ١٠٢ مكرر غير اعتيادى بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٣ .

(٣) الجمهورية : عدد ٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٥/١/٢١ .

دولاراً فى مشتريات دقيق قمح طبقا للقانون الأمريكى رقم ٦٦٥ . ولم يكن هذا المبلغ الخاص بشراء الدقيق متفقا عليه ضمن المشروعات التى ستساهم فيها المنحة ولكن احتياجات مصر آنذاك لتلك الكميات من الدقيق استلزمت موافقة أمريكا على تخصيص هذا المبلغ لها كما استهلكت مبلغ ١٩,٨ مليون دولاراً فى شراء الآلات ومعدات لازمة لمختلف مشروعات التنمية الاقتصادية المتفق عليها[١] . وعقب تأميم مصر لشركة قناة السويس أوقفت أمريكا برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر ، ، مما ترتب عليه تأثر بعض المشروعات الاقتصادية المصرية كتعميم مياه الشرب وطريق مصر الاسكندرية الزراعى كما لم تصل بعض معدات إصلاح الطرق التى سبق التعاقد بشأنها وقد وعدت السلطات الأمريكية السفارة المصرية ، بواشنطن بالسماح بتصدير المعدات الموجودة لحساب مصر والمقدر قيمتها بـ ١٥ مليون دولاراً التى لم تستهلكها مصر من إجمالى قيمة المنحة بعد الأفراج عن الأرصدة المصرية المجمدة لديها ، وحيث أن مشكلة الإفراج عن الأرصدة لم تسو حتى نهاية فترة الدراسة فلم تتمكن مصر من الحصول على باقى قيمة المنحة حتى ذلك الوقت[٢] .

العون المالى فى شكل قروض :

إلى جانب تقديم أمريكا للعون الاقتصادى المالى على شكل منح قدمته أيضا على شكل قروض ، فقد حصلت مصر على قرضين فى عامى ١٩٤٧ ، ١٩٥٥ لكن قيمتيهما كانت من الضآلة إذا ما قيست بمبلغ المنحة المالية التى منحت لمصر عام ١٩٥٤م .

ولقد تعددت هيئات الأقراض الأمريكية التى قدمت قروض للخارج فى فترة الدراسة وتباينت فى شروطها للأقراض ومدد السداد وسعر الفائدة ويعد بنك التصدير والاستيراد الأمريكى Export Import Bank (E.I.B) من أقدم الهيئات الأمريكية الحكومية التى تقوم بإقراض الدول الأقل تقدمًا ، وقد تأسس هذا البنك في عام ١٩٣٤ وكانت مهمته الأساسية تنحصر فى تشجيع الصادرات الأمريكية كجزء من سياسة الحكومة لتدعيم تجارة أمريكا الخارجية بتقديم القروض بالدولارات أو ضمان القروض التى تقدمها المؤسسات الأخرى ، كما عُهِد إليه بالأشراف علي القروض التى تقدمها الوكالات التابعة للحكومة الأمريكية وهو لا يخضع لتخصيصات لجان الكونجرس بل يحصل على بعض مخصصاته من الخزانه الأمريكية مباشرة ، وفى عام ١٩٤٠ زادت

---

(١) USNA. D.O.S., 874. 00/2 - 1457 : From Am. Embassy, Cairo, to D.O.S., Annual Economic Review, dated 14/2/1957, p. 26.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ملف ١/٨٢/٧٣٢ (سرى جدا) تقارير سفارة مصر بواشنطن الاقتصادية بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦ .

مقدرة البنك المالية على الإقراض من ٢٠٠ مليون دولاراً إلى ٧٠٠ مليون دولاراً ، ثم زيدت مقدرته الإقراضية مرة أخرى عقب إنتهاء الحرب عام ١٩٤٥ لتصل إلى ٣.٥ بليون دولاراً وذلك لمنح قروض للتعمير فى فترة ما بعد الحرب ، وأخذت تتزايد حتى وصلت إلى ٩ بليون دولاراً فى الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٨ وتتميز قروضه بأنها متوسطة الأجل ويتعين سدادها بالدولار ويتقاضى البنك عنها فائدة تصل إلى ٥٪ سنويا وهى نسبة مرتفعة تقلل من قدرة البنك على تمويل مشروعات التنمية فى الدول النامية ، ويشترط البنك سداد أصل القروض على أقساط متساوية بعد الحصول على القروض مباشرة مما شكل عبئا على الدول المقترضة وعلى أنه تسدد فى مده تتراوح بين خمسة إلى خمسة وعشرين عاما ، وبصفة عامة تستخدم القروض التى يقدمها البنك فى شراء سلع أمريكية الصنع ، وتلعب الاعتبارات السياسية دورها فى سياسة أقراض البنك وقدو جهت أكثر من نصف القروض التى قدمها البنك فى الفترة من أول يوليو ١٩٤٥ إلى آخر يونيه ١٩٥٣ إلى دول أوربا إذ حصلت على حوالى ٥١٪ من إجمالى قروضه ، تلتها أمريكا اللاتينية بنسبة ٢٧٪ فى حين كان نصيب دول آسيا وأفريقيا معا ١٥٪ فقط [١] .

ومن الهيئات الأمريكية الأخرى التى قدمت قروض للخارج « صندوق قروض التنمية » Development Loan Fund (D.L.F.) ، تأسس فى عام ١٩٥٧ لتعزيز مشروعات التنمية الاقتصادية الحكومية طويلة الأجل فى البلاد النامية لمساعدة تلك البلاد لتنمية اقتصادياتها ، وهو يكون جزء من برنامج الأمن المتبادل الأمريكى ويستمد أمواله من الحكومة الأمريكية ، ومن شروط تقديمة القروض أن تكون المشروعات المطلوب إقامتها فى بلد صديق لأمريكا وأن يكون هناك احتمال معقول لسداد القرض وأن يسهم المشروع المقدم له القرض فى النمو الاقتصادى للبلد المقترضة ، سليما من الناحية الفنية والاقتصادية ويتعذر تمويله بشروط مناسبة من إحدى مصادر التمويل الدولية كالبنك الدولى للإنشاء والتعمير وألا يكون لهذا المشروع أثر ضار على الاقتصاد الأمريكي، وتتفاوت أسعار الفائدة التى يتقاضها الصندوق على ما يقدمه من قروض بين ٣.٥٪ على المشاريع الإنشائية كالطرق والخزانات وبين ٣/٤ ٥٪ على المشاريع الانتمانية ذات الربح المباشر، كما تتفاوت أيضا فترة السداد لتصل إلى ٤٠ عاما للمشروعات الانشائية وما بين خمسة إلى خمسة عشر عاما بالنسبة للمشروعات ذات الربح المباشر ، كما أنه يقدم قروضاً للمشاريع الخاصة فى الدول المقترضة بضمان حكوماتها ، على أن يبدأ سداد القروض الممنوحة للمشاريع الحكومية عادة

(١) أنور إسماعيل الهوارى : القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص .ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ، Baldwin Daivd, A. : Op. Cit., p.p. 40-41.

بعد مرور عام من دفع قيمة القروض وبعد الإنتهاء من إتمام المشروع بالنسبة للمشاريع الخاصة[١] .

فضلا عن هيئتى الأقراض السابقتين ، تعتبر إدارة التعاون الدولى International Cooperation Administration "I.C.A." من الهيئات الأمريكية الحكومية الأخرى التى قدمت قروضًا للدول النامية، وتستمد أموالها من الحكومة الأمريكية وفقا لبرنامج الأمن المتبادل . وتُقدم قروض هذه الإدارة إما فى شكل سلع أو خدمات أو مبالغ نقدية، وهناك نوعان من القروض تقدمهما الإدارة للبلاد النامية، أحدهما قروض رأسمالية وهى الخاصة بتمويل مشروعات الاستثمار فى تلك الدول وتقوم الإدارة بتمويل الاحتياجات اللازمة لكل مشروع والتى لا تتوافر محليا أو التى تتطلب نقدا أجنبيًا غير متاح فى البلد المقترض، والآخر قروض غير متعلقة بمشاريع معينه، وهى التى تقدم لتمويل الواردات الأساسية الضرورية للبلد المستفيد من القروض والتى يتم الاتفاق عليها بينها وبين الإدارة، وتعد قروض إدارة التعاون الدولى من القروض السهلة إذ أنها تُقدم بالدولارات وتُسدد بالعملات المحلية للدول المقترضة وبقدر سعر الفائدة التى تتقاضها الإدارة على القروض بـ ٢/١ ٣٪ وتمتد فترة السداد إلى حوالى أربعين عاما، وعلى أن يبدأ سداد الفائدة بعد إنقضاء ستة أشهر من دفع قيمة القرض بينما يبدأ سداد أصل القرض بعد مرور أربع سنوات من تاريخه الحصول عليه[٢].

ورغم تعدد جهات الإقراض الأمريكية إلا أن مصر لم تحصل على قروض طوال فترة الدراسة سوى من بنك التصدير والاستيراد الأمريكي ففى ١٦ يوليو عام ١٩٤٧ قدم البنك قرضا لأحمد عبود أحد كبار رجال الأعمال المصريين بمبلغ ٧.١ مليون دولاراً للمساهمة فى مشروع لإقامة مصنع لإنتاج الأسمدة النتروجينيه بالقرب من السويس للعمل على تقليل ما تحتاجه مصر لاستيراد السماد من الخارج ، وبالتالى يؤدى إلى نوع من موازنة العجز فى ميزان مدفوعاتها، وفى عام ١٩٥١ بدأ الإنتاج الفعلى للمصنع الذى قدر إنتاجه السنوى بحوالى ٣٠٠٠٠٠ طنًا، وهو يمثل ثلث احتياجات مصر من تلك النوعية من الأسمدة فى ذلك الوقت[٣]. كما قدم البنك أيضا قرضا آخر لمصر فى منتصف عام ١٩٥٥ لشركة الغزل والنسيج المتحدة بمبلغ ٨٥٠٠٠ دولاراً لشراء آلات نسيج حديثة من أمريكا، وبذا يكون إجمالى ما حصلت عليه مصر من قروض قد بلغ ٧.٢ مليون دولاراً تقريبا[٤]، أى أن جميع القروض التى حصلت عليها مصر من البنك قد وجهت لشركات خاصة .

---

(١) أنور إسماعيل الهوارى : المرجع السابق ، ص.ص. ٢١٣ - ٢١٤ .

(٢) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ٢١٣ .

(٣) USNA. D.O.S., 874. 00/TA/10.852 : Report from Am. Embassy, Cairo. dated 8/10/52, p. 5.

(٤) U.S., Dept. of State Bulletin, Vol. 34, : Export Import Bank loans, dated 9/4/1956, p. 600.

العون السلعى:

مثّل العون السلعى نوعًا آخر من أنواع العون الاقتصادى الذى حصلت عليه مصر من أمريكا ، وكان فى معظمة من الحاصلات الزراعية وخاصة القمح . وقد تطورت فكرة استخدام أمريكا لفائض حاصلاتها الزراعية فى برنامج العون الخارجى ، فنظرا لنمو الإنتاج الزراعى الأمريكى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كنتيجة لإستخدام الميكنة الحديثة والبذور المنتقاة التى تغل إنتاجًا وفيراً ، بدأ يزيد الإنتاج الزراعى الأمريكى عن حاجة الاستهلاك المحلى ، وبمرور الأعوام أصبح يسبب مشكلة لدى العاملين فى المجال الزراعى ، وخاصة أنه يوجد فى أمريكا عدد كبيراً يعمل فى هذا المجال ، فى حين أن دخلهم كان أقل من دخل العاملين فى المجالات الاقتصادية الأخرى، فما كان من الحكومة الأمريكية إلا أن تدخلت منذ أوائل الخمسينيات لشراء جزء من إنتاجهم بأسعار مرتفعة ، لم تتمكن من بيعها فى السوق الحرة ، مما أدى إلى تكوين مخزون كبير لدى المخازن الحكومية ، عُرِفَ بفائض الحاصلات الزراعية ، ولما كان هذا الفائض يتكلف تخزينه نفقات كبيرة تقدر بحوالى مليون دولاراً يوميًا ، كما أن تخزين السلع لمدة طويلة وخاصة القمح يعرضها للتلف وكأنها تحملت نفقات تخزين مقابل نفايات ، تحتاج إلى تحمل نفقات أخرى للتخلص منها ، لذا رأت الحكومة الأمريكية التخفيف عن كاهل دافعى الضرائب الأمريكيين باستخدام جزء من هذا الفائض فى برنامج العون الأمريكى الخارجى عن طريق الترخيص ببيعها مقابل العملات المحلية للدول المتلقية للعون ، وأولى الخطوات فى هذا المجال بدأت فى عام ١٩٥٣ طبقا للقسم ٥٥٠ من برنامج الأمن المتبادل لعام ١٩٥٣ ، وتلاها الاستمرار فى الترخيص ببيعها بنفس الأسلوب عام ١٩٥٤ طبقا للقسم ٤٠٢ لهذا البرنامج أيضا لعام ١٩٥٤ ولكن اتباعها لهذا الأسلوب لم يكن كافيا للتخلص من هذا الفائض المتزايد عاما بعد آخر ، مما دعاها لتمرير قانون تجارة الحاصلات الزراعية والعون عام ١٩٥٤ والمعروف بالقانون العام الأمريكى ٤٨٠[1] Agriculature Trade Development and Assistance Act.

ويقدم العون من فائض الحاصلات الزراعية للدول المتلقية له طبقا للقانون العام الأمريكى ٤٨٠ من خلال أقسامه الأربعة : فجاء فى قسمه الأول اشتراط تقديم مبيعات من فائض الحاصلات الزراعية مقابل العملات المحلية للدول المستفيدة لإستخدامها فى تغطية جزء كبير من تنمية أسواق جديدة للحاصلات الزراعية الأمريكية والمساهمة فى بعض مشاريع التنمية الاقتصادية فى الدول

(١) Baldwin. David. A. : Op. Cit. pp. 100-101, 156. Tansky. Leo : Op. Cit.. p. 23.

المتلفة للعون ، كذا شراء سلع استراتيجية ودفع جزء من نفقات البعثات الدبلوماسية الأمريكية فى الخارج من ايجارات ومبانى وخلافه ، أما فى قسمه الثانى فيقدم العون كمساعدات إغاثه للتخفيف من تأثير المجاعات أو الكوارث وقد رخص للرئيس الأمريكى بالنقل على أساس المنح جزء من فائض الحاصلات الزراعية لأى دولة صديقة لمواجهة المجاعات أو أى متطلبات طارئة أو غير عادية أو تقديمها للشعوب المحتاجة دون النظر لصداقة حكوماتها لأمريكا ، وتضمن قسمه الثالث تقديم هبات من السلع الغذائية للوكالات الخيرية الأمريكية لاستخدامها لمساعدة الشعوب المحتاجه خارج أمريكا ، بالإضافة إلى ماجاء بقسمه الرابع من بيع فائض الحاصلات الزراعية والمنتجات فى أمريكا للدول الصديقة بالدولار وقيام أمريكا فى نفس الوقت بمنحهم حصيله مبيعات تلك الفوائض بالدولار أيضا عن طريق تقديم قروض ائتمانيه طويلة الأجل تُعقد معهم طوال سنوات التنمية الاقتصادية ، رغبة فى مساعدة تلك الدول للاحتفاظ بمصادرها الدولارية لا ستخدامها بطريقة أكثر فاعلية فى التنمية الصناعية وبعض المجالات الاقتصادية المحلية الاخري[١] .

ومن المفهوم ضمنًا أن أمريكا هدفت من تطبيق القانون الأمريكى ٤٨٠ إلى جانب التخلص من فائض الحاصلات الزراعية لديها إلى دعم النشاط الاقتصادى والتجارى فى الدول الحليفة والصديقة لأمريكا ومحاولة كسب أصدقاء جدد من الدول التى تتبع سياسة حيادية مستقلة ، كذا استعمال برنامج هذا العون للضغط الاقتصادى على الدول التى تري أمريكا محاربتها اقتصاديا، ولو أن هذا الهدف لم ينص عليه صراحة إنما المعلوم أن استعمال العون الاقتصادى الأمريكى كسلاح فى السياسة الخارجية أمر مسلم به لمناهضة النفوذ الاقتصادى الشيوعى فى العالم الحر[٢] ، وقد تم إجراء معظم عمليات تصريف فائض الحاصلات الزراعية بموجب هذا القانون وفقا للقسم الأول منه «البيع بعملات محلية» وبلغت قيمتها حتى منتصف عام ١٩٥٩ ، ٣.٧ بليون دولاراً فى مقابل ٢/١ بليون دولاراً قيمة العمليات التى تمت وفقا للقسم الثانى منه ، ١.٢ بليون دولاراً وفقا للقسم الثالث، ولا شيء بالنسبة للقسم الرابع[٣] .

وقبل استفادة مصر من فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية بمقتضى القانون العام ٤٨٠ روجت إشاعات فى الصحف المصرية حول حصول مصر على سلع أمريكية بما تُقدر قيمتها بـ ٣٠

---

(١) El Naggar, Said : Op. Cit., p.p. 10-11.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ملف ٢/١٢/٧٣٢ (سرى جداً) ، مذكرة معدة بمعرفة السكرتير التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٢.

(٣) أنور إسماعيل الهوارى : المرجع السابق ، ص ٢١٦ .

مليون دولاراً من برنامج فائض الحاصلات الزراعية التابع لبرنامج الأمن المتبادل ، وأوردت تلك الصحف نوعيات ومقادير وقيم تلك السلع تمثل فى القمح والطباق واللحوم المحفوظة وزيوت الطعام والألبان المجففة ، ولكن الواقع أنه حتى يناير من عام ١٩٥٤ لم يتم عقد اتفاق حول إمكانية حصول مصر على مثل هذا العون بل كانت مجرد مشاورات دارت بين بعض المسئولين الأمريكيين والمصريين وأوضحت السفارة الأمريكية بالقاهرة أنه حتى لو قُدم عون لمصر لن يكون بديلا للواردات التى ترد عن طريق التجارة العادية وأن مصر لن تحصل على أية مساعدات من فائض الحاصلات الزراعية ما لم يتم مسبقا عقد اتفاق بين البلدين حول تقديم منح اقتصادية خاصة لمصر سواء من فائض الحاصلات أو من أى برنامج آخر للعون[١] .

وعقب توقيع مصر لاتفاقية ٦ نوفمبر ١٩٥٤ ، للحصول على عون اقتصادى تمثل فى تقديم منحة لمصر ، ونظراً لأنه يتعين على الدولة الراغبة فى الحصول على فائض الحاصلات الزراعية بموجب القانون العام ٤٨٠ تقديم طلب للحكومة الأمريكية ، بعث المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بتقرير إلى وزارة الخارجية المصرية فى مارس عام ١٩٥٥ يحيطها علما بفائدة تقديم طلب لاستفادة مصر من فائض الحاصلات الأمريكية وإعداد مصر للمشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية حتى تكون جاهزة للاستفادة من العملات المحلية التى ستتوفر لها عن طريق هذا القانون وحاجة مصر لتعزيز هذا الطلب من السفير الأمريكى بالقاهرة ومدير بعثة العمليات بها[٢] .

فقدمت مصر بناء على توصيه مستشارها التجارى بالسفارة بواشنطن بطلب للحكومة الأمريكية للحصول على معونات من فائض الحاصلات بمقتضى القانون العام ٤٨٠ وباستجابة الحكومة الأمريكية للطلب المصرى تم توقيع إتفاقية بين البلدين فى ديسمبر عام ١٩٥٥ ، نصت على حصول مصر على كميات من القمح وفقا للقسم الأول من القانون العام ٤٨٠ تقدر بـ ٢٨٠٠٠٠ طنًا تبلغ قيمتها ١٩,٦ مليون دولاراً ، على أن تسدد مصر ما يوازى تلك القيمة بالعملة المحلية أى بالجنيه المصرى . كما أُتفق على تخصيص ٧٠٪ من هذا المبلغ كقرض لمصر من أمريكا لتمويل مشروعات مصرية تساهم فى التنمية الاقتصادية ، وباقى المبلغ قد يستعمل جانب منه فى تغطية مصروفات السفارة الأمريكية بالقاهرة ، أو ربما يستعمل ٢٥٪ من المبلغ فى إقراض شركات أهلية ،

---

(١) USNA, D.O.S., 774. S - MSP/1 - 2924 : From Am. Embassy, Cairo, to S.O.S. regards U.S. surplus Commodities for Egypt, dated 23/1/1954, p.1.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٥١٠ ملف ٢/٧/٢٠٣ جـ٣ (سرى) ، مذكرة معدة بمعرفة المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٣.

تعمل فى مشاريع فى مصر توافق عليها الحكومتان[١] ، ومن أهم الفوائد التى عادت على مصر من جراء هذه الإتفاقية حصولها على سلع استهلاكية مطلوبة لسد احتياجات ضرورية فى مصر بأسعار منخفضة بالنسبة للأسعار السائدة فى السوق العالمية مقابل دفع أثمانها بالعملة المحلية ، واستعمال هذه المبالغ أو جانب كبير منها فى أغراض التنمية الاقتصادية المصرية ودعم تلك التنمية بالمحافظة على الأسعار فى الأسواق بمحاربة التضخم لتوفير السلع الضرورية التى يشتد عليها الطلب الفعلى وسداد أثمانها على آجال طويلة[٢] .

وبناء على الاتفاقية التى عقدت بين مصر وأمريكا والتى رخص بموجبها تقديم أمريكا قمح لمصر من فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية طبقا للقانون العام ٤٨٠ . وُقعت بين الحكومتين ثلاث اتفاقيات تخص مبيعات القمح : الأولى فى ١٤ ديسمبر عام ١٩٥٥ بمبلغ ٥٠٦ مليون دولاراً والثانية فى ٨ فبراير ١٩٥٦ بمبلغ ٥٠٦ مليون دولاراً والثالثة فى السابع عشر من نفس الشهر بمبلغ ٨٠٤ مليون دولاراً وتم تسديد مصر لتلك المبالغ بالجنيه المصرى، وبذا غطت هذه الاتفاقيات الثلاث ما يوازى قيمة الـ ١٩٠٦ مليون دولاراً السابق الاتفاق عليها بين الحكومتين[٣]. وقد بدأ ورود أولى شحنات القمح الأمريكى إلى مصر فى فبراير عام ١٩٥٦ قُدرت بـ ١٠٢٠٠ طنًا ثم تسليمها لبنك التسليف والزراعى لتخزينها لتضاف إلى احتياطى مخزون مصر من هذه السلعة الغذائية الهامة . أما باقى المقادير من القمح السابق الموافقة عليها فقد أُتفق على توريدها على شحنات تباعا[٤] ولم تحصل مصر على المقادير المتفق على توريدها بالكامل حتى نهاية فترة الدراسة نظراً لتوقف شحنات القمح عقب تأميم شركة القناة وحرب السويس؛ لتوقف المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر بكل أشكالها كما سبق ذكره .

فضلاً عما حصلت عليه مصر عام ١٩٥٦ من قمح من فائض الحاصلات الزراعية طبقا للقانون العام ٤٨٠ - القسم الأول - ، حصلت أيضا على سلع غذائية كمعونات فى شكل هبات بموجب القسم الثالث من نفس القانون فى ذات العام عن طريق الهيئات الخيرية الأمريكية الخاصة، قدرت

(١) USNA. D.O.S., 874. 00/2 - 1457 : Frorm Am. Embassy , Cairo, to D.O.S., Annual Ecnomic Review regards U S. aid to Egypt dated14/2/1957.p.26.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ملف ٢/٨٢/٧٣٢ (سرى جداً) ، مذكرة معدة بمعرفة المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بخصوص استفادة مصر من البرنامج الأمريكى وفقا للقانون ٤٨٠ بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٢.

(٣) F.O. 371/125500/XC 18698, JE 1301/1 : From A. J.Wilton. F.O. London to British Embassy , washington regards U.S., Sales surplus Agicultural products to Egypt , dated 22/2/1957. p.1

(٤) الأهرام : بدون رقم عدد بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٧ .

قيمة تلك السلع حتى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ بـ ٥ . ٣٥ مليون دولاراً ، ثم توقفت تلك الهبات بعد ذلك التاريخ أسوة بباقى المعونات الأمريكية لنفس الأسباب السابق ذكرها[١] .

ونظراً لحاجة مصر لبعض المواد الغذائية التى لديها نقص بها فى نهاية عام ١٩٥٦ رغبت فى الحصول عليها من معونات القانون الأمريكى العام ٤٨٠ القسم الأول بعد أن كانت قد توقفت تلك المعونات لمصر - كما سبق ذكره - ففى ديسمبر من نفس العام تم لقاء بين المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن وأحد مسئولى الشئون الاقتصادية لمصر بقسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية وأعلمه بحاجة مصر فى الحصول على بعض كميات من السلع كالقمح ودقيقة وزيت بذرة القطن والشحوم المجمدة لصناعة الصابون واللحوم المحفوظة والدخان ، بالجنيهات المصرية، وبعد مشاورات دارت بينهما ، أوضح المسئول الأمريكى أن هناك صعوبة فى استئناف حصول مصر على تلك السلع بمقتضى هذا القانون لعدة أسباب من أهمها أن الاعتمادات المخصصة لتمويل بيع سلع بمقتضى هذا القانون لعام ١٩٥٧ قد تم توزيعها والأمر يحتاج لموافقة جديدة من الكونجرس لزيادة تلك الاعتمادات ، وأن هذا لن المتعذر تحقيقه ، كما أن الحكومة الأمريكية تعتبر بيع سلع بمقتضى هذا القانون من المعونات الاقتصادية . ولما كانت أمريكا فى ذلك الوقت تتجه إلى عدم منح مصر أية مساعدات اقتصادية لاعتبارات سياسية فمن المتعذر تلبية احتياجات مصر، أى أن العوامل السياسية قد لعبت دوراً هاماً فى عدم استئناف برنامج بيع فائض الحاصلات الزراعية لمصر حتى نهاية فترة الدراسة[٢] .

إلى جانب ما قدمته الهيئات الخيرية الأمريكية الخاصة من معونات سلعية لمصر طبقا للقانون العام ٤٨٠ -القسم الثالث- قدمت لها أيضا بعض المعونات السلعية الأخرى عن طريق برامج خاصة بهذه الهيئات، من أهم تلك الهيئات التى استفادت مصر من معوناتها هيئة كير CARE وهو اختصار لسماها Co-Operative for American Relief Everywhere وهى مؤسسة أمريكية خاصة تقوم بنشاط دولى، ينصب على توزيع الهبات الأهلية التى يتبرع بها الأمريكيون لرعايا الدول الأجنبية، ولكنها بجانب ذلك تحصل على كميات كبيرة من المواد الغذائية الفائضة لدى الحكومة الأمريكية- بخلاف فوائض الحاصلات الزراعية التابعة للقانون العام الأمريكى ٤٨٠-

---

(١) USNA, D.O.S., 611. 74/2 - 1957, C S/G : Measures Which U.S. has taken against Egypt, dated 19/2/57, p. 2.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١ ملف ١٩٦ ، واشنطن ، مذكرة مُعَدة بمعرفة السكرتير التجارى بالسفارة بواشنطن (سرى جدا) بشأن السلع اللازمة لمصر من أمريكا تحت القانون رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٦.

لتوزيعها وفقا لبرامج مرسومة لبعض الدول الأجنبية مع الأخذ فى الاعتبار بالنسبة لهذه الفوائض الحكومية مراعاة موافقة الحكومة الأمريكية على برامج التوزيع، وفى ذات التاريخ -٦ نوفمبر ١٩٥٤-الذى وقعت فيه الحكومة المصرية مع الحكومة الأمريكية اتفاقية خاصة بالمعونة الاقتصادية، والذى حصلت مصر بمقتضاها على منحة قُدرت بـ ٤٠ مليون دولاراً، وقعت أيضا الحكومة المصرية اتفاقية مع «هيئة كير» تقضى بتوزيع كميات كبيرة من المواد الغذائية وبعض السلع الأخرى فى مصر[١].

وقد حصلت مصر على العديد من المعونات عن طريق تلك الهيئة تمثلت أهمها فى بعض المواد الغذائية كالألبان المجففة والمسلى والجبن المحفوظ ، فعلى سبيل المثال وصلت إلى مصر حتى أغسطس عام ١٩٥٥ ما قُدر وزنه بـ ٢٨ مليون رطلاً من تلك السلع ، واتفق على إرسال كميات أخرى يصل وزنها إلى حوالى ١٤ مليون رطلاً بعد ذلك التاريخ . وقد وُردت أولى شحنات معونات هيئة كير لمصر فى أبريل عام ١٩٥٥ . وشكلت الحكومة المصرية لجنة عامة للمساعدات الخيرية الأجنبية برئاسة اللواء أركان حرب محمد عثمان شديد لاستلام شحنات معونات تلك الهيئة لتوزيعها على جمهور المنتفعين فى مصر - من بينهم طلبة المدارس لتحسين برامج التغذية الخاص بهم - والذين قُدر عددهم ٢.٥ مليون شخصاً فى مختلف أنحاء الجمهورية ، وحرصت أمريكا على أن تصاحب ورود شحنات الهيئة دعاية كبيرة فى الصحف المصرية ووكالات الأنباء حتى تصل أخبار ورودها إلى أكبر عدد ممكن من الشعب المصرى، كى تخلق جوا عاما فى مصر يقدر أهمية المعونة الأمريكية[٢].

ورغم توقف برنامج معونات هيئة كير عقب تأميم مصر لشركة قناة السويس بتوجيهات من الحكومة الأمريكية ، نظرا لأن البرنامج الرئيسى -والذى تحصل الهيئة بموجبه على كميات كبيرة من المعونات التى تقدمها للخارج- للهيئة يخضع لموافقة السلطات الأمريكية، إلاّ أن تلك السلطات قد وافقت فى ديسمبر عام ١٩٥٦، على تقديم الهيئة لبرنامج معونات خاص ببورسعيد، شحنت وفقا لهذا البرنامج ١٠٦٩ طرداً احتوت على بعض السلع الغذائية كالفاصوليا الجافة والأرز والجبن بكميات مختلفة لكى يتم توزيعها على المقيمين ببورسعيد والذين أضيروا من جراء حرب السويس ومع هذا رفضت الحكومة الأمريكية فى فبراير عام ١٩٥٧ الطلب الذى قُدم من لجنة الإغاثة

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ٣٤٣ ملف ١/٨٢/٧٣٢ (سرى جداً) ، تقرير المستشار التجارى بالسفارة بواشنطن بخصوص برنامج هيئة كير الخاص بمصر بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦.

(٢) الجمهورية : العدد ٦١٢ بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٠ .

والتخفيف عن ضحايا الحرب المصريين Emergency committee Relief to Egyptian War Victims للحصول على بعض المحاصيل الغذائية الفائضة وبعض بطاطين الجيش لتوزيعها على لاجئى بورسعيد ، مبررة ذلك بضرورة تسوية المسائل السياسية أولا بين مصر وبريطانيا ، كما رفضت الموافقة على ما أعدته هيئة كبر فى نهاية عام ١٩٥٦ من برنامج لتغذية أطفال المدارس والمحتاجين بمصر حتى تنفذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بانسحاب القوات المعادية من الأراضى المصرية والبدء فى تطهير قناة السويس . وبذا لم تتمكن هيئة كبر من متابعة نشاطها فى مصر خلال عام ١٩٥٧ ، ويعتبر رفض أمريكا نوعًا من سياسة الضغط على مصر عن طريق منع أى مساعدات حتى ولو كانت من جهات خيرية لها ، مهما كانت ظروفها ، بحجة ضرورة تسوية المسائل السياسية أولا[١] .

ولما كانت أمريكا لا ترتاح إلى أداء النظام المصرى منذ تأميم شركة القناة وتسعى للضغط عليه اقتصاديا بدأت من أوائل أغسطس عام ١٩٥٧ فى إعادة تقييم سياستها تجاه مصر مرة أخرى. وقد بعث السفير المصرى بواشنطن إلى وزارة الخارجية المصرية يعلمها بأن أحد النواب الأمريكيين - بعد مقابلته للسفير الأمريكى بالقاهرة - اقترح على وزارة الخارجية الأمريكية ضرورة التكيف مع النظام القائم فى مصر وأن إعادة تقديم المساعدات الاقتصادية لها ستكون من أنجح الوسائل لتلطيف الأجواء بين الدولتين والتى توترت نتيجة لسحب عرض تمويل السد العالى وإيقاف المساعدات الأمريكية بكافة أنواعها منذ تأميم شركة قناة السويس والعدوان الثلاثى لتبدأ أمريكا استئناف معونات هيئة كبر ومع استمرار هذا الإطار العام فى الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه مصر الراغب فى تحسين العلاقات بين البلدين ، إلا أنه كان هناك تضارب فى الآراء على المستوى الرسمى بين المسئولين الأمريكيين ، ففى حين كانت وزارة الزراعة الأمريكية وبعض مسئولى البيت الأبيض يرحبون لمنح مصر برامج عون من هيئة كبر ، كانت وزارة الخارجية الأمريكية تعارض تقديم مثل هذه المعونات فى النصف الثانى عام ١٩٥٧ بحجة أن هذا يغضب كلا من بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا على خلاف مع مصر عقب تأميمها شركة القناة والعدوان الثلاثى [٢] ، وحتى

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم (١) ملف ١٩٦ (سرى جدا) ، خطاب السفير أحمد حسين بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن برنامج هيئة كبر الخاص ببورسعيد ، بتاريخ ديسمبر ١٩٥٦ ، أوراق السفير أحمد حسين ، غير المنشورة: رسالة من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٢ ، ص ١ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة ٣٤١ ملف ١/٨٢/٧٣٢ جـ١ (سرى جداً) ، بخصوص سياسة وزارة الخارجية الأمريكية تجاه مصر فى ضوء التغيير بتاريخ ١٩٥٧/٨/٦ ، نفس المحفظة ، نفس الوثيقة ، بنفس الملف ، بخصوص الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٧/٨/١٣ .

نهاية عام ١٩٥٧ لم تتخذ وزارة الخارجية الأمريكية قرارا باستئناف معونات هينة كبير لمصر ، فى الوقت الذى كانت تقوم فيه بالدراسة بالاشتراك مع أحدى الهيئات الأمريكية ، وهى إدارة التعاون الدولى موضوع المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر والسابق ايقافها وإمكانية استئناف جزء منها فى الشهور الأولى من عام١٩٥٨[١] .

ثالثا : معونات امريكية متنوعة فى مجالات متعددة :

علاوة على ماحصلت عليه مصرمن عون فنى تابع للنقطة الرابعة وعون اقتصادى بمختلف أشكاله من مالى وسلعى فى فترة الدراسة حصلت أيضا على بعض المعونات الأخرى المتنوعة التى جمعت ما بين العون الفنى والاقتصادى وإن كان قد تمثل معظمها فى عون فنى حيث أن بعضها قُدم على شكل مساهمات مالية والبعض الآخر على شكل منح تدريبيه أو إرسال خبراء من جهات أمريكية حكومية أو خاصة ، كما أنها تنوعت بالنسبة للأنشطة التى ساهمت فيها ، من أهمها : المجال الصحى والتعليمى وبعض مجالات أخرى .

وتمثلت أهم المعونات الأمريكية المتنوعة فى المجال الصحى فيما قدمته مؤسسة روكفلر Rockefellor Foundation من مساعدات لمصر للتخلص من وباء الملاريا الذى هدد مصر فى فترة الحرب العالمية الثانية ، ففى النصف الأول من الأربعينيات انتشر وباء الملاريا ولما كانت أمريكا تحاول زيادة نفوذها فى مصر ، رأت مساعدتها للتخلص من هذا الوباء ، وما يترتب عليه من فوائد للشعب المصرى والتى ستضفى على أمريكا سمعة طيبة لدى المصريين وتخدم مصالحها فى مصر ؛ فحثت الحكومة الأمريكية أحدى المؤسسات الخاصة التى تدعى «مؤسسه روكفلر» لما لديها من خبراء عالميين ، لهم خبرة فى استئصال بعوضه الجامبيا المسببة لهذا الوباء - وسبق لها القيام بمثل هذه المهمة بنجاح فى البرازيل - بتقديم طلب إلى الحكومة المصرية فى عام ١٩٤٣ للمساهمة مع وزارة الصحة المصرية فى التخلص من هذا الوباء ، على أن تتحمل المؤسسة تكاليف الخبراء الذين سيُوفَدون إلى مصر ، ولكن الحكومة المصرية رفضت هذا الطلب نظراً لما عانته من التدخل الأجنبى فى شئونها الداخلية لفترات طويلة من قبل ،مما تسبب فى خلق نوع من الحساسية لدى المصريين تجاه أى تدخل أجنبى ، هذا فى الوقت الذى أيدت فيه السفارة البريطانية الاستعانة بالخبراء الأمريكيين فى هذا المجال ؛ نظرا لتواجد قوات بريطانية بأعداد كبيرة فى مصر فى هذه

---

(١) نفس المصدر : نفس الحفظة ، نفس الملف ، بخصوص المساعدات الاقتصادية الأمريكية الموقوفة لمصر بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٦.

السنوات ، وخشية أصابتها بهذا الوباء الذى أعدته بريطانيا بمثابة عدو آخر يهدد المجهود الحربى للحلفاء بالإضافة إلى دول المحور، وكانت بريطانيا تواجه مأزقًا ما بين رغبتها فى التخلص من الوباء بالاستعانة بالخبرة الأمريكية ، وما بين جهودها فى أن يقتصر التواجد الأمريكى فى مصر لفترة محدودة ؛ لأنها كانت تتخوف من زيادة التواجد الأمريكى وما يصحبه من زيادة النفوذ والمصالح الأمريكية وأثره على مصالحها فى مصر، وهذا ما شكل عقبة كبيرة أمام بريطانيا سواء فى سنوات الحرب أو ما بعدها ،كما أن الملك فاروق كان متعاطفا لقبول عرض مؤسسه روكفلر، وذلك لزيادة انتشار الوباء فى مصر خاصة فى عام ١٩٤٣[١] .

فما كان من الحكومة المصرية إلا أن قبلت العون الأمريكى تحت تأثير السفارة البريطانية والقصر ، و فى ١١ أبريل عام ١٩٤٤ استدعت أحد خبراء تلك المؤسسة وأبلغته موافقه مصر على التعاون مع المؤسسة ، وفى ٢٨ مايو من نفس العام توصلت الحكومة المصرية ، ممثلة فى وزارة الصحة، إلى اتفاق مع مؤسسة روكفلر، أُعدَ بمقتضاه برنامج ، للتخلص من هذا الوباء ، تحت الإشراف الكامل لوزارة الصحة ، وحتى تتجنب الحكومة المصرية سيطرة المؤسسة اتفقت معها على تخصيص مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيهًا للقيام بتكلفة حملة الاستئصال وأن تتحمل المؤسسة مرتبات الخبراء فقط ، وتفاديا لإظهار فشل الحكومة فى مقاومة الوباء أوصت المؤسسة عدم إجراء دعاية لنشاطها فى الصحف المصرية ، وفى الخامس عشر من يوليو من نفس العام أيضا أصدرت وزارة الصحة أمراً وزاريا بتكوين لجنة لاستئصال بعوضة الجامبيا برئاسة أحد خبراء مؤسسة روكفلر وعضوية بعض الخبراء الأمريكيين والمصريين للإشراف على تنفيذ عمليات المكافحة[٢] .

وعندما بدأت مؤسسة روكفلر العمل فى مصر ، عملت وزارة الخارجية الأمريكية علي تدعيم روابط الصداقة مع وزير الصحة المصرى بتقديم برنامج خاص له لمدة ستة أسابيع، لزيارة المراكز الطبية الأمريكية للوقوف على أحدث ما توصلت إليه أمريكا فى المجال الصحى، وفى نفس الوقت قرر مجلس الشيوخ الأمريكى تخصيص ما يوازى مبلغ ٦٧٥٠٠٠ جنيهًا مصريًا للتخفيف عن ضحايا وباء الملاريا. ويعد هذا جزءاً من سياسة أمريكا الخارجية العامة التى هدفت إلى التعاون فى جميع المجالات لخدمة مصالحها، وبعد مرور سبعة أشهر من بدء العمل توصلت مؤسسة روكفلر بالتعاون مع وزارة الصحة المصرية إلى استئصال بعوضة الجامبيا عن طريق استخدام التجارب

(١) Gallagher, Nancy Elizabeth : Egypt's other wars Epedemics and politics of public Health, first published in Egypt, The American University in Cairo, 1993, p.p. 77 - 79 .

(٢) Ibid : p.p. 79 - 80 , 82 -84 .

العلمية الحديثة والأمصال المختلفة ، وقد انفقت المؤسسة فى تلك الفترة ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ جنيهًا. كما اتُخذت عدة وسائل للتأكد من تفادى ظهور هذه البعوضة المسببة للوباء مرة أخرى فى مصر. وقد تعاونت عدة جهات مع المؤسسة لتحقيق هذا النجاح منها الحكومة المصرية- سواء حكومة الوفد أو حكومة القصر التى تلتها. كذا العاملين فى المجال الطبى فى مصر وبعض الذين تطوعوا للعمل فى مجال الاستئصال ومتطوعى جمعية مبرة محمد على وأعضاء جمعية الهلال الأحمر والوحدة الطبية التابعة للجيش البريطانى بمصر- وقد بين نجاح عملية الاستئصال أهمية التعاون بين المؤسسات الخاصة والتطوعية كمؤسسة روكفلر والجمعيات الخيرية المصرية فى مقاومة الأمراض[١] .

وقد هدف خبراء مؤسسة روكفلر فى أن يكون نجاحهم فى القضاء على وباء الملاريا بداية لتواجد دائم لأمريكا فى المجال الصحى فى مصر ، لإدراكهم بما تسعى إليه أمريكا من توسيع الدور الذى تقوم به فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة فى سنوات ما بعد الحرب . كذا لإضعاف النفوذ البريطانى فى تلك المنطقة ، وأنهم عن طريق استخدامهم للأساليب الحديثة للرعاية الصحية يمكن العمل على محاربة الفقر ورفع بعض المعاناة عن الشعب المصرى ، مما يؤدى إلى دعم الاستقرار السياسى فى مصر وبالتالى العمل على زيادة المصالح الأمريكية -سواء الاقتصادية أو السياسية فيها - فسعت المؤسسة فى عام ١٩٤٦ لتلقى دعوة من وزارة الصحة المصرية لمساعدتها فى إعادة تنظيم قسم الأوبئة بالوزارة ، كما رغبت فى إنشاء مكتب لها بالقاهرة فى فترة ما بعد الحرب؛ ليكون مركزا رئيسيا لنشاطها فى منطقة الشرق الأوسط ككل[٢] .

وقد نجحت مؤسسة روكفلر فى إنشاء مكتب لها بمصر ساهم خبرائه بالاشتراك مع وحدة الأبحاث الطبية البحرية رقم ٣ (Naval Medical Researeh Unit No 3) والتي يرمز لها بـ «النمرو» (NAMRU) وهي وحدة صحية تابعة للبحرية الأمريكية ، فى التعاون مع وزارة الصحة المصرية في مكافحة وباء الكوليرا الذى ظهر في مصر في النصف الثانى من الأربعينيات ، مما كان له أكبر الأثر في القضاء علي هذا الوباء[٣] وفى إطار التعاون الأمريكى مع مصر فى المجال الصحي تم الاتفاق بين الحكومة المصرية ووحدة النمرو في عام ١٩٤٦ علي إنشاء معهد بالقاهرة لدراسة أمراض المناطق الحارة وشبه الحارة ، يقوم خبراء هذه الوحدة بالاشتراك مع العلماء المصريين بإجراء

(١) Ibid : p.p. 87 . 93 - 95.

(٢) Ibid : p. 101.

(٣) الأهرام : العدد ٢٢٩٤١ بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢١ .

الأبحاث الخاصة بمختلف الأمراض علي أن يتقاسما النماذج التي تسفر عنها تلك الأبحاث وأثباتها في مجلد خاص . كما اتفقا علي أن تقدم الحكومة المصرية الأرض اللازمة لإنشاء المعهد بإيجار رمزى وتتحمل وحدة النمرو جميع تكاليف إنشائه وتزويده بالمعدات اللازمة ، وأتفق كذلك علي أن الخبراء الأمريكيين إذا ما قرروا إنهاء أعمالهم بالمعهد يؤول بكامل معداته للحكومة المصرية بلا مقابل وفى سبتمبر عام ١٩٤٩ تم الانتهاء من إقامة وإفتتاح المعهد على الأرض التي خُصِصَت له بجوار مستشفى الحميات بالعباسية ، وقد قُدرت تكاليف إعداده ١/٤ مليون دولاراً ، وكان من المتوقع أن تسهم أبحاثة في تشخيص وعلاج العديد من الأمراض[١] .

كما تعاونت البحرية الأمريكية مع الحكومة المصرية أيضا في مجال آخر من المجالات الصحية، فبعد جهود قام بها السفير المصرى بواشنطن وافقت البحرية الأمريكية علي تزويد مصر بالطاقة الذرية ، للأغراض الطبية ، وفي عام ١٩٥٤ اتفق علي إنشاء معمل لانتاج الاشعاع الذرى بالقصر العيني لاستخدامه في المجالات الطبية وبعض المجالات العلمية الأخري ، تتحمل أمريكا تكاليف إنشائه بالكامل وتتحمل تزويده بالخبراء والمدربين لتدريب المصريين علي استخدامه الاستخدام الآمن، كما اتفق أيضا علي إرسال بعض المصريين للتدريب فى أمريكا ليكونوا نواة لتشغيل المعمل عند عودتهم إلى مصر مع زملائهم الذين سيتلقون التدريب فى مصر ، ويعد هذا المعمل الأول من نوعه فى منطقة الشرق الأوسط ومن الممكن أن تفيد منه باقى الدول العربية ، ويعتبر هذا العون بمثابة إضافة جديدة في المجال الصحى فى مصر[٢] .

أما عن العون الأمريكى في المجال التعليمى فقد قدم عن طريق عقد اتفاقية فولبرايت Fullbright في ٣ نوفمبر عام ١٩٤٩ بين مصر وأمريكا لتبادل الأساتذة والدارسين وباحثي الدراسات العليا بين البلدين، وبمقتضاها أنُشئت مؤسسة تعليمية أمريكية في مصر تكونت من ست أعضاء أمريكيين وستة من المصريين، وتقوم هذا المؤسسة بالتعاون مع المؤسسات المعنية بأمريكا بالدراسة والموافقة علي الطلبات التي تقدمها مصر لإرسال دارسين إلى أمريكا ومدي أهليتهم، كذا الموافقة علي الطلبات التي يقدمها الأمريكيون الذين يرغبون في الاستزادة من معلوماتهم عن مصر، وقضت الاتفاقية علي أن المؤسسة تغطى فقط تكاليف السفر للدارسين المصريين، أما تكاليف الدراسة والإقامة بإمريكا فتعطى لهم بمقتضي قانون سميث موندت Smith Mundt Act

(١) الأهرام : العدد ٢١٨٦٠ ، بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٤ و رقم ٢٢٩٧ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٤ .

USNA, D.O.S., 611. 74 / 2-2750 : U.S. interests in Egypt, dated 27/2/50, p. 1

(٢) الجمهورية : العدد ٢٨١ بتاريخ ١٩٥٤/٩/١٨ .

كمنحة تكميلية لمنحه الفولبرايت أما تكاليف الدراسين والباحثين الأمريكيين في مصر فتتحملها مؤسسة الفولبرايت بالكامل طبقا لهذه الاتفاقية، ولم تقدم أية طلبات لإرسال باحثين أو دارسين مصريين إلى أمريكا فى عام ١٩٥٠ وفقا لهذه الاتفاقية لعدم تخصيص أموال لمصر لحداثة إنشائها. وكان من المتوقع أن تخصص لها بعض المنح بدءا من السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ والسنوات التالية[١]. على أن تبادل الدارسين والعلماء بين مصر وأمريكا يعود بفوائد عديدة علي البلدين: فالمبعوثون المصريون من مختلف التخصصات الذين سيحصلون على منح الفولبرايت ستتاح لهم فرصة الاضطلاع على أحدث ما وصلت إليه المعاهد والجامعات الأمريكية فى مختلف فروع العلم، مما سيكون له أثر علي كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية فى مصر، وفى نفس الوقت سيستفيد المبعوثون الأمريكيون إلى مصر من التعرف على الحضارة المصرية والاحتكاك بالمجتمع المصرى مما سيسهم في نشر الدعاية لمصر في المجتمع الأمريكى، وتعود فوائده علي توثيق العلاقات بين البلدين.

كذلك استفادت مصر فى العديد من المجالات مما قدمته إحدى المؤسسات الأمريكية الخاصة، والتى تدعى مؤسسة فورد Ford Foundation من منح بحثية وتدريبيه للمعاهد والهيئات في الدول خارج أمريكا ومن بينها منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر. وقد أنشئت هذه المؤسسة في أمريكا عام ١٩٣٦، ومع أنها أقامت لها مكتبا في مصر عام ١٩٥٨ إلا أنها بدأت في إعطاء مصر منحا من عام ١٩٥٢، وهى تتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث الحكومية في مجالات أربع، منها البحوث الزراعية والتخطيط السكاني والتنمية الإدارية والتعليم ، وذلك للعمل علي ربط البحوث العلمية بالسياسات التي تُتَخذ في تلك المجالات، وعن طريق المنح التى قدمتها لمصر في هذه المجالات سعت فى مجال الزراعة عن طريق ما قدمته من منح بحثية دراسة أفضل الأساليب لزيادة غلة الفدان واستخدام أحدث الآلات لتحسين الانتاج الزراعي، وفي مجال السكان هدفت للعمل علي سد الثغرات ما بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادى، وفي مجال الإدارة عملت بالتعاون مع معهد التخطيط القومي والمعهد القومي للتنمية الإدارية ومراكز البحوث الاجتماعية، كذا برامج الإدارة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لتدريب المصريين علي أفضل الأساليب لرفع مستوي الخدمات الإدارية، وفيما يتعلق بمجال التعليم فقد عملت من خلال المنح التدريبية على رفع المستوي التعليمى في مصر عن طريق الوقوف علي أحدث ما وصلت إليه الطرق التعليمية والوسائل المساعدة في أمريكا[٢].

---

(١) USNA, D.O.S., 611. 74 / 2-2750 : U.S. interests in Egypt, dated 27/2/50. p. 1

(٢) Sullivan Earl, L. : The Impact of Development Assistance on Egypt. The American University in Cairo. 1984. p.p. 20-21.

مجالات أخرى للعون لم يتفق بشأنها:

مرّت المشاورات بين الحكومتين المصرية والأمريكية للحصول علي معونات عسكرية بعدة مراحل ، فقبل قيام الثورة طلب النقراشي باشا رئيس الوزراء المصرى فى مطلع عام ١٩٤٧ معونة عسكرية من أمريكا لتحديث القوات الجوية المصرية ، ولكن أحداث حرب فلسطين في السنة التالية ووقف الترخيص بشحنات أسلحة للدول العربية ، وتوتر العلاقات المصرية / البريطانية نتيجة لمطالبة مصر بجلاء القوات البريطانية ، حال دون استجابة أمريكا لطلب مصر[١] . وفي عام ١٩٥٠ رغبت مصر مرة أخرى فى الحصول على معونات عسكرية من أمريكا ، فتقدم وزير الخارجية المصرى - دكتور محمد صلاح الدين - في أكتوبر من نفس العام بطلب للحكومة الأمريكية بتزويد مصر بكميات كبيرة من العتاد الحربى . وقد تبودلت وجهات النظر بين الوزير المصرى وأحد مسئولي الخارجية الأمريكية حول هذا المطلب ، أوضح خلالها المسئول الأمريكي أن أمريكا لن تتمكن فى ذلك الوقت من تقديم أية معونات لمصر سواء علي شكل منح أو حتى استردادية القيمة، فقد عبر له الوزير المصرى عن أن مصر تدرك بأن بريطانيا توقف إرسال شحنات أسلحة لمصر حتي تظل ضعيفة عسكريا ؛ لتجد مبررا لاستمرار تواجدها فيها وعدم الانسحاب من الأراضى المصرية ، كما تشعر أن أمريكا وفرنسا تتضامنان مع بريطانيا في عدم تسليح مصر ، فأجاب المسئول الأمريكى بأن هذا يخالف الحقيقة ، إذ أن الأولويات العسكرية هي التي تحكم إمداد الدول بالسلاح وأن أمريكا لديها ضغط علي طلب الأسلحة من الدول الأوربية ودول الشرق الاقصى وتركيا واليونان وإيران وليس معنى هذا أنها لا تهتم بتسليح باقي دول منطقة الشرق الأوسط بل كل ما تستطيع تقديمه السماح بتراخيص تصدير بالنسبة للأسلحة الخفيفة التي يمكن لمصر استيرادها من السوق التجارية الأمريكية الحرة بعيدا عن الحكومة[٢] .

ولم تتم اتصالات بين مصر وأمريكا حول تقديمها معونات عسكرية لمصر منذ نهاية عام ١٩٥٠ ، إلا أنه في فبراير عام ١٩٥٢ طلبت الحكومة المصرية من أمريكا تعزيز قوات البوليس المصرى عن طريق تزويدها بمعدات لازمة لإنشاء ثلاث وحدات جديدة لتعزيز الأمن والاستقرار في مصر بعد أحداث ٢٦ يناير من نفس العام ، وقد أيدّ السفير الأمريكى بالقاهرة هذا المطلب لإحداث استقرار فى مصر وأهمية ذلك بالنسبة للمصالح الأمريكية ، كما أيده أيضا بعض مسئولي وزارة الخارجية الأمريكية وبينوا أنه من الممكن تزويد مصر بهذه الاحتياجات طبقا لقانون العون الدفاعي

---

(١) رضا أحمد شحاته : المرجع السابق ، ص.ص. ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٢) USNA, D.O.S., 611. 74/10-1950 : Memo. regards General Discussions regarding points of interest to Egypt and the United States dated 19/10/1950, p.p.1-2.

المتبادل لعام ١٩٤٩ The Mutual Defence Assistance Act المعدل بالقانون العام الأمريكي رقم ٦٢١ الموقع فى ٢٦ يوليه عام ١٩٥٠[١] . وبعد مشاورات بين كل من وزارتى الخارجية والدفاع الأمريكيتين بعث وزير الخارجية الأمريكي فى ١١ أبريل من نفس العام إلى السفير الأمريكى بالقاهرة يعلمه أن الحكومة الأمريكية قررت أن مصر مؤهله لاستقبال معونات عسكرية استردادية القيمة طبقا للقسم ٤٠٨ من قانون العون الدفاعى المتبادل ، وأن عليه بدء المفاوضات مع الحكومة المصرية لتبادل المذكرات علي الاتفاق بحصول مصر علي معدات الأمن الداخلي لوحدات البوليس الخاصة ، وأن يضّمن مشروع الاتفاقية التي ستتبادل المذكرات بشأنها ضرورة تقديم مصر بعض الضمانات ، من أهمها التعهد باستخدام الأسلحة المقدمة من أمريكا للأمن الداخلى وألا تستخدم للاعتداء علي أى دولة أخري بالخارج ، ومحافظة مصر علي سرية وأمن الخدمات التي تقدم إليها وفقا لهذه الاتفاقية ، وعدم تنازل الحكومة المصرية عن المهمات والأسلحة المقدمة لها إلا بالاتفاق المتبادل مع الحكومة الأمريكية ، وموافقه مصر علي شروط الدفع ، طبقا لما يتفق عليه بين البلدين، ومن المفهوم أنه من حق الحكومة الأمريكية عدم إرسال أيه معدات أو تأدية خدمات وفقا لقانون العون الدفاعي المتبادل قبل إرسالها[٢] .

ورغم أن تلك الضمانات أنضوت علي شروط متشددة قبَل مصر ، إلا أن حاجة الأخيرة في ذلك الوقت لتدعيم مركزها الأمني الداخلي جعلها تقبلها ، وقد أرسل وزير الخارجية المصري في ٣٠ أبريل ١٩٥٢ إلى السفير الأمريكي بالقاهرة مذكره يعلمه موافقه مصر علي تقديم كافه الشروط والضمانات التي طلبتها أمريكا والخاصة بإمداد مصر بمهمات لوحدات البوليس طبقا للاتفاقية علي أسس استردادية القيمة ، وفي ذات التاريخ تبُودلت المذكرات بينهما الخاصة بإتمام توقيع اتفاقية العون العسكري استردادي القيمة لمصر وبموجبها أصبح من حق مصر استخدام المهمات العسكرية فى الجيش بخلاف استخدامها في وحدات البوليس[٣] ، وبينما كانت وزارة الدفاع الأمريكية تعد التجهيزات الخاصة لإمداد مصر بالمهمات لوحدات البوليس المصري المتفق عليها ، إذا بوزارة الخارجية الأمريكية تعطى التعليمات في ٢٨ يوليه ١٩٥٢ بايقاف كافة الإجراءات الخاصة بهذه العمليات مؤقتا ، وبناء علي ذلك عطلت وزارة الدفاع مؤقتا إجراءات شحن المهمات التي

---

(١) FRUS. Diplomatic papers. 1952 - 54. Vol IX. Letter from Deputy under secretary to the secretary of Defense dated 23/2/1952. p. 1765.

(٢) Ibid : Telegram from the S.O.S. to the Am. Embassy. Cairo. dated 11/4/1952. p.p. 1787-1788.

(٣) Ibid : Telegram from the Am. Ambassador in Egypt. dated 30/4/1952. p. 1797 . Telegram from the Acting Secretary of State to the Am. Embassy in Egypt. dated 15/10/1952. p. 1871.

كانت في سبيل إرسالها إلى مصر[١] ، ويبدو ان ذلك قد حدث بتأثير الأوضاع السياسية الجديدة بإندلاع الثورة المصرية في ٢٣ يوليه ١٩٥٢ .

وفى الأيام الأولي من قيام الثورة فكر قادتها في الحصول علي معونات عسكرية لمصر من أمريكا لتسليح الجيش المصرى بدلا من تسليحها من مصدرها الرئيسى للسلاح ألا وهو بريطانيا ، وقد استطلعوا رأى السفير الامريكي في ذلك في أغسطس عام ١٩٥٢ الذي وعد بإبلاغ هذه الرغبة إلي حكومته ، وفي أكتوبر من نفس العام دارت محادثات بين رجال الثورة ووكيل وزارة الدفاع الأمريكية أثناء تواجده في مصر ، حول طلب مصر الحصول على معونات عسكرية من أمريكا ، وقد وعد الأخير بالنظر في الطلب المصرى إذا ما تعهدت الحكومة المصرية بعدم استخدام السلاح لأغراض عدوانية ، وتم تقديم هذا التعهد إلى الحكومة الأمريكية في ديسمبر عام ١٩٥٢ ، وعلي أثره سافرت بعثة عسكرية مصرية لمعاينة الأسلحة المطلوبة واتمام الاتفاق التفصيلى بخصوصها ، وبعد أن قضت البعثة ثلاثة أشهر في أمريكا أبلغت أن الحكومة الأمريكية لا يمكنها مدّ مصر بالسلاح إلاّ بعد إنتهاء النزاع المصرى / البريطانى حول قاعدة السويس . وعادت البعثة دون أن تحقق شيئا ، وفي نهاية عام ١٩٥٤ وعقب التوصل إلى اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ، طلبت مصر من أمريكا أن تفى بوعدها ولكن الأخيرة اشترطت أن توقع مصر علي اتفاق للعون العسكري استردادى القيمة يتضمن إشراف أمريكى عن طريق بعثة عسكرية علي استخدام هذه الأسلحة ، وأخبر السفير الأمريكى بالقاهرة وزير خارجيته أن ناصر غير راغب في توقيع اتفاقية مع أمريكا للحصول علي معونات عسكرية وفقا لتلك الشروط إذ اعتبرها بمثابة إحلال نفوذ أمريكي محل النفوذ البريطانى في الوقت الذي لم تتم فيه بريطانيا إجلاء قواتها عن قاعدة القناة ، وانه (ناصر) لم يعط تأكيدات محددة بأنه لن يطلب عون من أمريكا في ذلك الوقت أو في المستقبل[٢] .

وفي منتصف عام ١٩٥٥ قابل الرئيس المصرى السفير الأمريكي بالقاهرة وأعلمه أن مصر تبحث أمر شراء أسلحة من الكتلة الشرقية واستفسر منه عما إذا كانت أمريكا مستعدة لبيع أسلحة لمصر أم ستستمر في سياستها ،وقد ردت أمريكا أنها مستعدة للبحث في الأمر ،و لذا قدمت مصر في أواخر يونيه عام ١٩٥٥ طلباتها للحصول علي السلاح ولكن أمريكا طلبت أن تدفع مصر فورا مبلغ ٢٧ مليون دولاراً مقابل ما تحتاجه من أسلحة أمريكية ، ولكن مصر رغبت في تقسيط المبلغ أو البيع لها بالعملة المحلية كنوع من العون الأمريكي لها . فوعد السفير الأمريكى

---

(١) Ibid : Memo. by Major General George H. Olmsted, dated 7/8/1952. p.p. 1849. 1850.

(٢) أحمد فارس عبد المنعم : تطور القدرة العسكرية المصرية (١٩٥٢ - ١٩٥٦) ، جزء من رسالة ماجستير منشورة بالسياسة الدولية ، السنة السابعة عشرة ، عدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ، ص ٤٦ .

بحث الأمر وظل الموضوع قيد البحث في الدوائر الأمريكية المختصة حتى آخر سبتمبر ١٩٥٥دون تلقى أى رد من أمريكا ، رغم أن السفير الأمريكى بالقاهرة كان يوصى وزارة خارجيته من أنه إذا لم تبع أمريكا أسلحة لمصر فان مصر ستبتاعها من روسيا وأن عبد الناصر لم يكن يناور للحصول على السلاح بل كان جادا في طلبه . وهذا ماتم بالفعل بعقد مصر صفقه الأسلحة التشيكية في سبتمبر من نفس العام ، دون قيود دفع كالشروط الأمريكية ، بل تمت بالمقايضة بالقطن المصرى[١] .

عقب توقيع مصر لصفقة الأسلحة التشيكية وانتهاز روسيا فرصة عدم تزويد أمريكا لمصر بالسلاح وقيامها بتزويدها به من خلال هذه الصفقة ، أرادت أمريكا أن لاتترك هذا المجال للروس ، لعقد صفقات أخري بين مصر وروسيا ، أو أى دولة تتبع الكتلة الشيوعية ، فوافقت في أوائل عام ١٩٥٦ علي منح مصر معونة عسكرية استردادية القيمة طبقا لإتفاقية ٣٠ أبريل عام ١٩٥٢ الذي سبق توقيعها بين البلدين لتزويد مصر ببعض أنواع من الذخيرة كطلقات عيار ٧٥ ميللي ، وإعداد برنامج للتدريب العسكري للمصريين في أمريكا مقابل أن تودع مصر مبلغ ٣٥٨٠٠٠ دولار لصالح أمريكا ، ولكن عقب تأميم مصر لشركة قناة السويس في يوليه ١٩٥٦ أوقفت أمريكا عمليا جزءاً من تلك الارساليات العسكرية وفي نوفمبر من نفس العام عقب العدوان الثلاثى أوقفت أمريكا بالكامل جميع الإرساليات العسكرية أو شبه العسكرية إلى مصر ، كما لم تسمح بأي برنامج عام ١٩٥٧ للتدريب العسكرى للمصريين في أمريكا وارجأت إرسال الخرائط والأفلام الخاصة بالتدريب العسكري لمصر[٢] .

ويتتبع مراحل طلب مصر للعون العسكري من أمريكا في فترة الدراسة ، والذي استغرق قرابة تسع سنوات من عام ١٩٤٧ حتي عام ١٩٥٦ يتبين أن أمريكا لم تكن راغبة حقا في تزويد مصر بأسلحة ذات قيمة لتدعيم جيشها بحجة أن هذا قد يحدث اختلال في التوزان العسكري بين مصر وإسرائيل - التي حرصت أمريكا دائما علي تفوقها العسكري- من هنا كانت تضع الشروط والعراقيل أمام حصول مصر علي السلاح ، وحتي حين وقعت بعض الاتفاقيات مع مصر لتزويدها ببعض الأسلحة الخفيفة سرعان ما كانت تتراجع عنها لأسباب بعضها سياسية والأخري اقتصادية .

★ ★ ★

---

(١) نفس المؤلف : نفس البحث ، نفس الصفحة .

(٢) USNA, D.O.S., 611-74/2-1957 : Measures which U.S. has taken against Egypt, dated 19/2/1957, p.1

باستعراض المعونات التي حصلت عليها مصر من أمريكا في فترة الدراسة يمكن أن يقال أنها قد تنوعت ما بين عون فني وعون اقتصادى ، وبلغت فى مجملها ما قيمته ١٢٥ مليون دولاراً تقريبا ، اشتملت علي مبلغ ٢٢ مليون دولاراً عون فني والباقي عون اقتصادى سواء علي شكل منح أو قروض أو عون سلعي ، وهذا بخلاف بعض المعونات الأخري التي وردت بياناتها بالمقدار دون القيمة ، ويتناول نوعي العون ، كل علي حده ، يتبين أن العون الفني وإن كانت مساهمة أمريكا المالية فيه ليست بكبيرة، حيث أن معظمه قد قُدِمَ علي شكل منح تدريبية أو استقدام خبراء للمساعدة في إعداد المشاريع ومتابعة تنفيذها أو تزويدها ببعض المعدات ، إلاَّ أنه قد وظف في مجالات متعددة منها ما هو اقتصادى والبعض الأخر ساهم في التنمية الاقتصادية بطريق غير مباشر كالمساهمة فى المجال الصحي والتعليمي بما يعود منفعته علي المجتمع بصفة عامة ، وبالتالي يؤثر في التنمية الاقتصادية المصرية .

ويعد المجال الزراعي من أكثر المجالات استفادة بالعون الفني ؛ إذ تم استصلاح أراضى جديدة بمصر وخلق مجتمعات جديدة بهذه المناطق بكل مقوماتها ، كذا العناية بمشاريع الري والصرف التي تعود بالفائدة علي الإنتاج الزراعي والعناية بتحسين الثروة الحيوانية ، لتوفير المزيد من اللحوم والألبان ومنتجاتها للاستهلاك المحلي، إلى جانب العناية بتحسين الثروة الداجنة لتوفير مصدر آخر للحوم في مصر، فضلا عن الاهتمام بالثروة السمكية التي تضيف مصدرا ثالثا للبروتين إلى جانب اللحوم والدواجن ، كما وجُه الاهتمام بالزراعة فى المناطق الصحراوية وإدخال بعض البذور المهجنه ؛ لزيادة غلة بعض المحاصيل الزراعية المصرية كالأذرة . وإلى جانب مساهمة العون الفني في مجال الزراعة ساهم أيضا في العديد من الأنشطة المصرية الأخري كالمجال الاجتماعي وما قدمة من خبرة وتدريب للمشروعات التي كانت مصر تقوم بتنفيذها وتحتاج إلى خبرة أجنبية بشأنها ، كذا المجال التعليمي والصحى والصناعي .

أما فيما يتعلق بالعون الاقتصادي فقد ساهمت القروض التي قدمها أحد البنوك الأمريكية الحكومية في تدعيم مشروعين صناعيين للاستثمار الخاص في مصر أحدهما خُصِصَ لإنشاء صناعة جديدة لم تكن قائمة من قبل وبالتالي عمل علي نقص اعتماد مصر علي استيرادها من الخارج ، والثاني شارك في تحديث أحد الصناعات العريقة في مصر عن طريق تزويدها بالآلات الحديثة ؛ لتحسين نوعيات الانتاج ، مما يتيح إمكانية تصديرها للخارج ومحاولة التصدى للمنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية وخاصة أنها تستخدم أجود أنواع الخامات ، وما يترتب عليه من حصول مصر علي العملات الصعبة .

وفيما يتعلق بنوع آخر من أنواع العون الاقتصادي ، فإن المنحة المالية التي قدمتها أمريكا لمصر - مع أنها لم تتمكن من الحصول عليها بالكامل فى فترة الدراسة- إلا أنها قد أفادت في بعض المشاريع ، كإحلال وتجديد بعض المرافق والاشتراك في مشاريع خاصة بالبنية الأساسية وما يعود علي الاقتصاد المصري من فوائد عن طريق هذه المشاريع ، كما استفادت مصر بجزء منها (المنحة) في الحصول عل مقادير من دقيق القمح لسد العجز فى تلك السلعة الغذائية الهامة فى مصر .

وبالنسبة للعون السلعى فقد جاء معظمة علي شكل شحنات من مواد غذائية وخاصة القمح ، ساهمت في سد جزء من العجز في احتياجات مصر منه ، والناجم عن قصور الإنتاج المحلي عن الوفاء بكافة الاحتياجات ، كذا توفير جزء من حصيلة مصر من الدولارات التي كانت تستخدمها في استيراد قمح لمصر ، لتتمكن من توظيفها في استيراد بعض احتياجاتها من السلع الرأسمالية والانتاجية التي تساهم في تنمية الاقتصاد المصري .

ويلاحظ بصفة عامة أن كافة المشروعات التي ساهم فيها العون الأمريكي في مصر شاركت مصر بجزء من تكلفتها وإن كانت معظم المعونات التي حصلت عليها مصر جاءت عن طريق برامج عون أمريكي حكومي ، إلا أن بعضها قد قُدِمَ من خلال الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الخاصة وإن كان استمرارها مرهونا بالسياسة التى تتبعها الحكومة الأمريكية . كما يلاحظ أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين والعلاقات السياسية والسياسة الخارجية لكل من مصر وأمريكا لعبت دورها في منع أو منع أمريكا للمساعدات لمصر ، وجملة القول أنه إذا كانت مصر قد استفادت من المعونات الأمريكية في العديد من المجالات ، إلاَّ أن أمريكا كانت تهدف من وراء تلك المساعدات خدمة مصالحها في مصر بالدرجة الأولي وزيادة نفوذها علي حساب النفوذ البريطاني وسد الثغرات التي يمكن للشيوعية أن تنفذ إلى مصر من خلالها ، ولاشك أن توقف المعونة بشتى صورها في نهاية فترة الدراسة جعل عائدها الاقتصادي متواضعا إذا ما أخذنا في الاعتبار التنمية الاقتصادية في مصر في تلك الحقبة .

★ ★ ★